

الحديث الشاذ تأصيل وتسميل

✍

↓ A ← VI ← VII → II → 3 → VII → II

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد

أبها - المملكة العربية السعودية

الحديث الشاذ تأصيل وتسهيل

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية



لبي، أحمد أشرف عمر
الحديث الشاذ تسهيل وتأسيس / بقلم:
أحمد أشرف عمر لبي، ط ١، القاهرة، دار
المحدثين للبحث العلمي والترجمة
والنشر، ٢٠١٠م

١٨٤ ص ٢٠١ سم
تدليك ٩٧٨ ٩٧٧ ٦٣١٧ ٤٨٢
١- الحديث - غريب-
أ- العنوان

٢٣١.٦

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١

رقم الإيداع

٢٠١٠ / ٢٠٥٣٥

الإدارة والمركز الرئيسي: ٧٦ ش جسر السويس - ميدان الألف مكن - القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٤٩٣١٠٧٤ (٠٠٢٠٢)
رئيس مجلس الإدارة: ٧٧٥٥٩٥١ / ٠١٢ (٠٠٢)
الإدارة والمبيعات: ٤١٥٥٧٧٧ / ٠١١ (٠٠٢) ٤١٥٥٨٨٨ / ٠١١ (٠٠٢)
البريد الإلكتروني: muhaddethin@yahoo.com



دار الحديث
بيت الحكمة والدراسة

﴿ II ﴾

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد كان السلف من أئمة الحديث يَحْتَوْنَ على المشهور من الحديث؛ فقد قال شعبة: «اكتبوا المشهور عن المشهور»^(٧)، وقال علي بن حسين زين العابدين^(٨): «ليس من العلم ما لا يُعرف؛ إنما العلم ما عُرف وتواطأت عليه الألسن»^(٩)، وقال مالك: «شر العلم الغريب» وخير العلم: الظاهر الذي قد رواه الناس^(١٠).

(١) الجامع لأخلاق الراوي والرواعي للخطيب (١/١٨٩، ١٩٠)، وأدب الإملاء والاستملاء لأبي سعد السمعاني (ص ٥٧، ٥٨).

(٢) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي المدني، قال ابن سعد: «وكان ثقة مأموناً عالماً رقيقاً ورعاً»، وتوفي سنة ٩٤ هـ. تهذيب الكمال (٢٠/٣٨٢-٤٠٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/٣٨٦-٤٠١).

(٣) تاريخ دمشق لابن عسك (٤١/٣٧٦).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٣٧).

وكانوا أيضًا يحذرون من تحمل الشواذ والمناكير والغرائب وروايتها، فقد قال شعبة: «لا يثبتك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ»^(١)، وقال صالح جزرة^(٢): «الحديث الشاذ الحديث المنكر الذي لا يُعرف»^(٣)، وقال عبد الرزاق: «كنا نرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شر»^(٤)، وقال الإمام أحمد: «شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها»^(٥)، قال أيوب السخيتاني^(٦) لرجل: بلغني أنك لزمْتَ ذاك الرجل - يعني عمرو بن عبيد المعتزلي -، قال: نعم يا أبا بكر ! إنه يجيئنا بأشياء غرائب ! قال له

-
- (١) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٢٢٤).
 (٢) هو الإمام الحافظ الكبير صالح بن محمد بن عمرو الأسدي البغدادي، توفي سنة ٢٩٣ هـ سير أعلام النبلاء (١٤ / ٢٣ - ٣٣).
 (٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٢٢٤).
 (٤) الجامع لأخلاق الراوي والرواعى للخطيب (٢ / ١٣٧).
 (٥) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٢٢٤).
 (٦) هو الإمام الحافظ أبو بكر أيوب بن أبي حمزة السخيتاني - بكسر السين، ويفتح - العنزي البصري، من صفار التابعين، توفي سنة ١٣١ هـ تهذيب الكمال (٣ / ٤٥٧)، وسير أعلام النبلاء (٦ / ١٥)، والسخيتاني نسبة إلى عمل السخيتان وبيعه، وهو جلد الماعز إذا دبح. ناج العروس (٤ / ٥٥٥).

أيوب: إنما نفرّ أو نفرق من تلك الغرائب^(١)، وقال الإمام أحمد: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»^(٢)، وقال الإمام أحمد أيضًا: «تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب! ما أقلّ الفقه فيهم!!»^(٣)، وقال الأثرم: قلت لأحمد: إن لزيد بن أبي أنيسة^(٤) أحاديث؛ إن لم تكن مناكير فهي غرائب؟^(٥) قال: نعم^(٦).

(١) مقدمة صحيح مسلم (٦٩/١) برقم (٦٨).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١١١/١).

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٢٢٥).

(٤) هو زيد بن أبي أنيسة الجزري الكوفي، وثقه ابن معين وجمفر بن بركان، وابن سعد، والمعجل، وأبو داود، ويعقوب الفسوي، وابن حبان، وابن شاهين، وقال أحمد: «إن حديثه لحسن مقارب، وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث». كتاب الجرح والتعديل (٥٥٦/٣)، وطبقات ابن سعد (٤٨٦/٩)، ومعرفة الثقات (٣٧٦/١)، وسؤالات الأجرى لأبي داود (٢٧٢/٢)، والمعرفة والتاريخ (٤٣/٣)، وثقات ابن حبان (٣١٥/٦)، وتاريخ أسماء الثقات (ص ١٣٤).

(٥) يعني أن المناكير أفحش من الغرائب.

(٦) شرح حلل الترمذي لابن رجب (٤٥٥/١).

والحديث الشاذ من أغمض أنواع الحديث الضعيف، بل أغمضها على الإطلاق؛ فمن يطلع على ما كُتب فيه قديمًا وحديثًا يواجه صعوبة في تكوين تصور متكامل عن الشاذ حقيقته وأنواعه، وما كتب فيه تأصيلًا وتنظيرًا يحير الباحث، وما يمارسه في كتب المتقدمين والمتأخرين يزيد حيرة، والأبحاث التي كُتبت عن الشاذ في الآونة الأخيرة أسهمت بشكل كبير في تجلية بعض جوانبه، ومنها - على سبيل المثال - ما يلي:

(١) الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة،
للشيخ عبد الله الصديق الغماري.

فقد أورد فيه طائفة من الأحاديث يرى أنها شاذة، وقد جرى فيه على تعريف الأحناف للشاذ، ويأتي نقد الكتاب - إن شاء الله تعالى - في المبحث الخامس.

(٢) الحديث المعلول قواعد وضوابط للأستاذ الدكتور حمزة
عبد الله المليباري.

فقد شرح فيه أقوال الأئمة في تعريف الشاذ، ويُن في المراد بالمخالفة المشروطة في الشاذ.

(٣) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها للملياري أيضًا.

وزاد فيه علاقة الشاذ بزيادة الثقة، وأنه لا يصلح لأن يكون متابعه أو شاهدًا.

(٤) الحديث الشاذ عند المحدثين للدكتور عبد الله بن سعاد اللحاني.

فقد ذكر فيه تعريفات الشاذ ومناقشتها مع بيان العلاقة بينه وبين المعلل.

(٥) الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين للدكتور عبد القادر مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي.

فقد بيّن في الباب الأول منه مفهوم الشاذ عند المتقدمين والمتأخرين، كما عرض في الباب الثاني التطبيق العملي في كتب الرواية وفي كتب العلل.

إلا أن بعضًا من الكتابات أوغلت في إيراد المؤاخذات والمناقشات على تعريفات الأئمة للشاذ، مما حال دون وصول الصورة الواضحة عنه إلى ذهن القارئ.

كما أن بعضاً آخر منها توسع في مفهوم الشاذ حتى أدخل فيه ما توهم أنه يخالف القرآن، ولوحظ أيضاً في بعض تلك الأطروحات غياب بعض الأسس العلمية مما يتعلق بالشاذ كلياً أو جزئياً.

ومن هنا عزمنا -مستعينين بالله تعالى- على تناول الحديث الشاذ بالتأصيل والتسهيل والتقريب، واستدراك ما فات الباحثين الأفاضل من فوائد وشوارد، وقد جعلت البحث بعد المقدمة في تسعة مباحث:

المبحث الأول: شروط الحديث الصحيح بين أهل الحديث وأهل الفقه والأصول.

المبحث الثاني: معنى الشاذ لغة.

المبحث الثالث: الحديث الشاذ عند أهل الحديث.

المبحث الرابع: الحديث الشاذ عند الأحناف.

المبحث الخامس: نقد كتاب الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة للشيخ الغماري

المبحث السادس: المقارنة بين الحديث الشاذ والحديث المعلن.

المبحث السابع: المقارنة بين الحديث الشاذ والحديث المنكر.

المبحث الثامن المقارنة بين الحديث الشاذ والحديث العريب .
 المبحث التاسع هل يعتبر بالشاذ في الشواهد والمتابعات ؟
 وختمت البحث بخاتمة بينت فيها النتائج التي توصلت إليها .
 والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن
 ينفع به طلاب العلم وأهله ، وأن يُلهم في قلوبهم ما أستتير به في
 إثراء البحث .

وكتبه : د. أحمد أشرف عمر لبي

أبها - المملكة العربية السعودية

تحريراً في : ١٠ من جمادى الأولى - ١٤٣٠ هـ

44 MFN 3A 9

$$\text{NaHPO}_3 \xrightarrow{\text{H}^+} \text{H}_2\text{PO}_3 \xrightarrow{\text{H}^+} \text{H}_3\text{PO}_3 \xrightarrow{\text{H}^+} \text{H}_4\text{PO}_4$$

4viii 10 2 4 5 6

لقد اشترط المحدثون للحديث الصحيح خمسة شروط

الشرط الأول: عدالة الراوى.

والعدالة نوعان، وهما:

(أ) العدالة الظاهرة وهي أن يكون راوي الحديث عاقلًا، بالغًا، مسلمًا، لم يظهر منه الفسق، وأن يروي عنه ثقتان فأكثر

(ب) أن العدالة الباطنة هي العلم بعدم المُعْتَق

المشروط الثاني: ضبط الراوي.

وهو نوعان:

(أ) ضبط صدر: وهو أن يثبت الراوي ما سمعه في صدره، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء

(ب) ضبط کتاب: وهو أن يصور كتابه عن تطرُق الحلل إليه
منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤديه^(١٧)

(١) برهنة البطر في شرح بحه الفكر لآس ححر (ص ٤٦)، وفتح المغيث لبحاوي

ويدخل في الصبط ما يلي:

أن يكون مشهوراً بطلب الحديث والعناية به؛ لتركس النفس إلى كونه صبط ما روى، والمراد بالشهرة قدر زائد على الشهرة المخترجة عن الجهالة التي تزول برواية ثقتين عنه^(١) قال شعبة: «حدوا العلم من المشتهرين»^(٢)، وقال عبد الله بن عون: «لا نكتب الحديث إلا ممن كان عنده معروفًا بالطلب»^(٣) قال الخطيب: «أول شرائط الحافظ المحتج بحديثه - إذا ثبت عدالته - أن يكون معروفًا عند أهل العلم بطلب الحديث، وصرف العناية إليه»^(٤).

- أن يكون متيقظاً ومتنبهاً لما يحدث به

- أن يكون عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، وحيزاً بها

(١) المكت على كتاب ابن الصلاح لاس ححر (١/٢٣٨)، ومه في تدرب الراوي (١/٦٩).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٢٥١)

(٣) المحدث الفاضل من الراوي والواعي للراهمري (ص ٤٢٠)، والكفاية في علم الرواية (ص ٢٥١).

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٢٥١)

يحيل معانيها إذا كان يروي بالمعنى^(١)

مراتب أهل الحفظ:

يمكن تقسيم أهل الضبط إلى ثلاث مراتب: عليا، ووسطى، ودنيا^(٢).

(١) المرتبة العليا: الحافظ المتقن الذي يدرك العلو والخطأ في حديثه، وهو الذي يطلق عليه «الثقة» إذا توفرت فيه بجانب تمام ضبطه صفة العدالة.

(٢) المرتبة الوسطى: الحافظ الذي قُصر قليلاً عن أهل المرتبة الأولى في الحفظ والانتقاء، وهو الذي يطلق عليه «صدوق» أو «لا بأس به» أو «حسن الحديث» ونحو ذلك، إذا انضمت إلى صفة ضبطه صفة العدالة.

والوسطى على أقسام:

- الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم، وهو مماوتون في تحليطهم؛ فمنهم من خلط فاحشاً، ومنهم من خلط تحليطاً يسيراً

(١) الرسالة للإمام الشافعي (ص ٣٧٠)

(٢) نيل الأمان في شرح مقدمه القسطلاني للأباري (ص ٤)

- من أضر في آخر عمره، وكان لا يحفظ شيئاً فحدث من حفظه، أو كان يلَقِّن فيتلَقِّن.
- من احترقت كتبه فحدث من حفظه فوهم
- قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء؛ فكاوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيعلطون، ويحدثون أحياناً من كتبهم فيضبطون.
- من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فحلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فصط، أو من سمع في مكان من شيع فلم يصبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.
- من حدث عن أهل مضر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ.
- قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم^(١)

(١) شرح علل الترمذي لاس رحب (٢/ ٥٥٢-٦٢١)

(٣) المرتبة الدنيا من اختل ضبطه، وهو على ثلاثة أقسام:
 من يغلب على حديثه العلق والوهم لسوء حفظه، وهو
 الذي يمكن أن يطلق عليه «سين الحفظ» أو «يهم كثيرًا» أو
 «يخطئ كثيرًا».

- من اختلف فيه هل هو غلب على حديثه الوهم والعلط أم لا
- من اختلف فيه هل هو ممن كثر خطؤه وفحش أم قل
 خطؤه^(١)

معيار معرفة ضبط الراوي:

يعرف ضبط الراوي بأحد أمرين:

- مقارنة روايته برواية الثقات الضابطين؛ فإن وافقهم في
 روايتهم عاليًا - ولو من حيث المعنى - فهو ضابط، ولا تضر مخالفته
 المادرة هم، فإن كثرت مخالفته، وتدرت الموافقة اختل ضبطه، ولم
 يحتج به في حديثه^(٢)

(١) عن المصدر السابق (١/ ١٠٥ - ١٠٦ - ٣٢٨ - ٣٣٠ - ٣٣٢)

(٢) الرسالة للشافعي المقرة (١٠٠١)، مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٩)، ومعرفة

أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٩٠).

- امتحان حفظ الراوي بقلب الأسانيد والمتون، وإدراج ما ليس من حديثه في حديثه، ونحو ذلك^(١)

الشرط الثالث: اتصال سنده

وهو أن يكون كل راوٍ من رواه سمع ما رواه ممن فوقه مباشرة^(٢)، وقد يتساهل بعضهم في هذا الشرط؛ كمن يقبل مرسل التابعي مع انقطاعه وعصله؛ اعتماداً على أمانته وثقته وتحرّيه، وقد يقال بعض من قبل المرسل إنما قبله على تحسين الظن بمن أرسله، لا على أنه صحيح

الشرط الرابع: أن لا يكون شاذاً

والشاذ ما رواه الثقة مخالفاً لما هو أوثق منه، وستأتي تعريفات أخرى في المبحث الثالث.

الشرط الخامس: أن لا يكون معللاً

والعلة عبارة عن سبب عامض قاذح، مع أن الظاهر السلامة

منه

(١) هدي الساري لابن حجر (ص ٥١٠)، وتدريب الراوي للسيوطي (١، ٢٩٣)

(٢) الرسالة للشافعي (ص ٣٧١)، الفقرة (١٠٠٢).

قال الحافظ ابن الصلاح: فالحديث المعلن هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته، مع أن طاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رحاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر^(١).

وقال الحافظ ابن تيمية: «حناق أهل الحديث يشتون علة الحديث من جهة أن راويه فلا غلط فيه لأمر يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث يكون الحديث إسناده في الظاهر جيداً، ولكن عُرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث في حديث، وهذا من شريف، وكان يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم صاحبه علي بن المديني، ثم البخاري من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد، وأبو حاتم، وكذلك الترمذي، والدارقطني، وغيرهم، وفيه مصنفات معروفة»^(٢).

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص ١٨٦)

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/١٩).

وقال الحافظ ابن حجر «إن اطلع على الوهم بالقراش الدالة على وهم راويه؛ من وصل مرسل أو مقطع، أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة؛ فهذا هو المعلن، وهو من أعمص أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رقه الله تعالى فهي ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، ومملكة قوية بالأسايد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن؛ كعبي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي ربيعة، والذارقطي^(١)

وقال الزركشي «العلة عبارة عن سبب عامض قاذح، مع أن الطاهر السلامة منه؛ كالعلم بأن الراوي غلط فيه أو لم يسمع من الذي حدث به عنه»^(٢).

بم تدرك العلة ؟

يستعان على إدراك العلة بتمرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قراش تنصم إلى ذلك تسه العارف بهذا الشأن على إرسال في

(١) برهة النظر لابن حجر (ص ١٢٣).

(٢) النكت للزركشي (ص ٤٧).

الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم بغير ذلك، بحيث يعلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وحد ذلك فيه، وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل؛ مثل: أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول؛ ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه^(٧)

طريقة إدراك العلة

تدرك العلة بجمع طرق الحديث والمقارنة بين رواته في الحفظ والإنقاذ، فقد قال عبد الله بن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض^(٨).

وقال علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين حطؤه»^(٩)

(١) معرفة أنواع علم الحديث لأسر الصلاح (ص ١٨٧)

(٢) الجامع لأحلاق الراوي وأنواعه للحطيب (٤٥٢/٢)

(٣) نفس المصدر (٣١٥-٣١٦/٢)

وقال الخطيب «السييل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومزلتهم في الإتقان والصبط»^(١)

وقال اس حجر «وقد تقصّر عبارة المعلّل عن إقامة الحجّة على دعواه؛ كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم»^(٢)

ومن الأحاديث ما يبقى حماء علة دهرًا، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمان العبد؛ فقد قال علي بن المديني «ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»^(٣)

موضع العلة وما يقدح منها وما لا يقدح

تقع العلة في السد أو في المتس، قال اس الصلاح. وقد تقع العلة في إسناد الحديث - وهو الأكثر -، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتس جميعًا؛ كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير

(١) الجامع لأحلاق الراوي والرواعي للخطيب (٢/ ٤٥٢)

(٢) مرهة النظر لابن حجر (ص ١٢٣-١٢٤).

(٣) الجامع لأحلاق الراوي والرواعي للخطيب (٢/ ٣٨٥)

قدح في صحة المتن^(١).

وتعقبه الحافظ البقاعي فقال: هذا كلام لا يضبط المراد، والكلام الصابط له أن يقال: الحديث لا يخلو؛ إما أن يكون فرقاً، أو له أكثر من إسناد، فالأول يلزم من القدح في سنده القدح في متنه، وبالعكس، والثاني لا يلزم من القدح في أحدهما القدح في الآخر^(٢).

وقال ابن حجر: «إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح، وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه، وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء، فالأقسام على هذا ستة

١ - فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً ما يوحده مثلاً من حديث مدلس بالعمدة؛ فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله؛ فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسميع تبين أن العلة غير قادحة

٢ - وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته؛ فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينها على طريق أهل

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص ١٨٧).

(٢) المكت التوفيقية، في شرح الأئمة للباقعي (١/ ٥٠٨).

الحديث بالقرائن التي تحم الإسناد، تبين أن تلك العلة غير قاذحة

٣- ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن. إبدال راو ثقة، وهو بقسم المقلوب أليق، فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة، وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضًا إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة، ومن أعمض ذلك أن يكون الضعيف موافقًا للثقة في نعته.

٤- ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيها ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد؛ فإن القدح ينتمي عنها

٥- ومثال ما وقعت العلة فيه في المتن واستلزمت القدح في الإسناد. ما يرويه راو بالمعنى الذي طه يكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك؛ فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد

٦ ومثال ما وقعت العلة فيه في المتن دون الإسناد أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس رضي الله عنه، وهي قوله «لا يذكرون بسم

الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها^(١)، فإن أصل الحديث في الصحيحين؛ فلفظ البخاري «كانوا يفتحون بالحمد لله رب العالمين»^(٢)، ولفظ مسلم في رواية له: «هي الحرة»^(٣)، وفي رواية أخرى «هي القراءة»^(٤) (١) (٢) (٣) (٤)

(١) روى مسلم في صحيحه (٣٣٣ / ٢)، كتاب الصلاة - برقم (٨٩٠) من طريق الوليد بن مسلم حدثنا الأوراعي، عن قتادة أنه كتب إليه يحمره عن أس بن مالك أنه حدثه قال «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان؛ فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون اسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»

(٢) روى البخاري في صحيحه - كتاب الأدان - باب ما يقول بعد التكبير برقم (٧٤٣)، فتح الباري (٢ / ٢٦٥) من طريق شعبة، عن قتادة، عن أس بن مالك «أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر كانوا يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين».

(٣) يشير ابن حجر إلى رواه الأوراعي التي سبق تحريمها (٤) روى مسلم في صحيحه (٣٣١، ٣٣٢)، كتاب الصلاة - برقم (٨٨٨) من طريق شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن أس بن مالك قال «صليت مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقرأ اسم الله الرحمن الرحيم»

(٥) المكت على كتاب ابن الصلاح لاس حجر (٢ / ٧٤٦-٧٤٩)

صور نموذجية للعلل

لقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلن إلى عشرة،
ولخصها الحافظ اللقيبي فيما يلي.

أحدها أن يكون السند طاهره الصحة، وفيه من لا يُعرف
بالسماع ممن روى عنه.

الثاني أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ،
ويسد من وجه ظاهره الصحة، ولكن له علة تمنع من صحة السند
الثالث. أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي، ويروى عن
غيره لاختلاف بلاد رواه

الرابع. أن يكون محفوظًا عن صحابي، فيروى عن تابعي يقع
الوهم بالتصريح بما يقتضي ضحخته، بل ولا يكون معروفًا من
جهته، وربما وقع الوهم في إسناده

الخامس. أن يكون روي بالسمعة، وسقط منه رجل دل عليه
طريق أخرى محفوظة

السادس. أن يُختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون
المحفوظ عنه ما قابل الإسناد، فيكون ذلك علة في المسد

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيعة أو تجهيله
 الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه
 لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه من غير ذكر واسطة
 تبينت علتها ببيان أنه لم يسمعها منه.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من
 غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق بـ «حدثنا» على
 الجادة - في الوهم.

العاشر: أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه^(١)

أقوال أهل الحديث في تعريف الحديث الصحيح

لقد اختلفت أقوال أهل الحديث في تعريف الحديث الصحيح،
 وأول من حاول وضع تعريف دقيق للحديث الصحيح - فيما
 أعلم - هو الإمام الشافعي، فقد قال: «إنا حدث الثقة عن الثقة
 حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ فهو ثابت عن رسول الله ﷺ»^(٢)

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٣ - ١١٩)، وعناصر الاصطلاح للذهبي

(ص ٢٦٣ - ٢٦٨)، وتدريب الراوي لمسيوطي (١/ ٢٥٨ - ٢٦٢)

(٢) كتاب اختلاف مالك والشافعي من الأم للشافعي (٨/ ٥١٣)

وقال أيضاً: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً؛
 منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في
 حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ،
 وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على
 المعنى؛ لأنه - إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه - لم
 يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام، والحرام إلى الحلال، وإذا أذاه
 بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إذا حدث
 به من حفظه، حافظاً لكتابه إذا حدث من كتابه، إذا شرك أهل
 الحفظ في حديث واهق حديثهم، رتباً من أن يكون مدلساً يحدث
 عن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات
 بخلافه عن النبي، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي
 بالحديث موصولاً إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه؛ لأن كل
 واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا
 يستغني، فكل واحد منهم عما وصفت^(١)

(١) الرسالة للشافعي (ص ٣٧٠-٣٧١).

وقال الحافظ ابن الصلاح: «أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الصابئ عن العدل الصابئ إلى متناه، ولا يكون شاذاً ولا معطلاً»^(٧)

وقال الحافظ ابن حجر: «وآخر الأحاد بنقل عدل تام الصبط، متصل السند، غير معطل، ولا شاذ؛ هو الصحيح»^(٨)

ويستخلص من هذه الأقوال أهم يشترطون فيه خمسة شروط؛ وهي اتصال السند، وعدالة راويه، وصبطه، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

شروط الحديث الصحيح عند أهل الفقه والأصول

لقد اكتفى الأصوليون والفقهاء في صحة الحديث بالشروط الثلاثة الأولى؛ فلا يشترطون عدم الشذوذ وعدم العلة؛ فقد قال الإمام ابن دقيق العيد: «وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء؛ فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء»^(٩).

(١) معرفة أنواع علم الحديث لاسن الصلاح (ص ٧٩)

(٢) برهنة النظر لابن حجر (ص ٨٢).

(٣) الانوار لاسن دقيق العيد (ص ١٥٤)، ومنه في الموطأ للبخاري (ص ٢٤)

وقال أيضًا في شرح الإلمام «الذي تقتضيه قواعد الأصوليين، والفقهاء أن العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي، وحزمه بالرواية، وبظرفهم يميل إلى اعتبار التحويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه؛ فمتى حصل ذلك وجار ألا يكون غلطًا، وأمكن الجمع بين روايته، ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يُترك حديثه، وأما أهل الحديث فلاهم قد يروون الحديث من رواية الثقات المدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته؛ كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه، ولم يجز ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث»^(١)

وقال أبو الحسن ابن الخصار الأندلسي^(٢) «إن للمحدثين أغراضًا في طريقهم، احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط، ولا يلزم المقهاء اتباعهم على ذلك؛ كتعليقهم الحديث المرفوع بأنه قد روى

(١) المكت على مقدمة ابن الصلاح للركشي (ص ٤٧)

(٢) هو الفقه أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الأندلسي الخروحي الإشبيلي الأندلسي القاسمي المعروف بابن الخصار، توفي سنة ٦١١ هـ التكملة لوفيات

النفلة (٢/ ٣٠٩-٣١٠)

موقوفًا أو مرسلًا، وكقطعهم في الراوي إذا انفرد بالحديث، أو
زيادة فيه، أو لحالة من هو أعدل منه وأحفظ،^(١)

وقال الحافظ ابن حجر «زاد أهل الحديث قيدي عدم
الشدوذ والعلة؛ لأن أحدا لا يقول إن الحديث يُعمل به وإن
وجدت فيه علة قاذحة، غاية أن بعض العلل التي ذكروها لا
يعتبرها الفقهاء، فهم إنما يحالوهم في تسمية بعض العلل علة، لا
في أن العلة تروحد ولا تقدح؛ فأهل الحديث يشترطون في الحديث
الذي اجتمعت فيه الأوصاف مزيد تفتيش حتى يعلب على الظن
أنه سالم من الشذوذ والعلة، والفقهاء لا يشترطون ذلك، بل متى
اجتمعت الأوصاف الثلاثة سموه صحيحًا، ثم متى ظهر شاذًا
ردوه، فلا خلاف بينهما في المآل، وإنما الخلاف في تسميته في الحال
بعد وجود الأوصاف الثلاثة، والفريقان مُجمعون على أن العلة
القاذحة - متى وُجدت - ضرت»^(٢)

(١) السكت على مقدمة ابن الصلاح للدرر كشي (ص ٤٧)

(٢) السكت الرعية بما في شرح الأنعية للنفاعي (١ / ٨١ - ٨٢)

وعلى هذا فمذهب الفقهاء والأصوليين أن الحديث يحكم بالصحة قبل البحث عن شذوذه فيه أما المحدثون فلا يحكمون بها إلا بعد التأكد من انتفاءه وهذا يشبه الخلاف عند الأصوليين. هل يعمل بالعام قبل البحث عن المحصص، وبالأمر قبل البحث عن صارف عن الوحوب إلى اللدب أو الإباحة؟^(١)

ويرى الحافظ السخاوي أن اعتبار انتفاء الشذوذ أصلاً، سوف يفتح الباب واسعاً أمام غير المؤهلين لتصحيح الأحاديث، فيتجاسرون على ذلك بالاعتماد على بعض كتب الرجال التي يمكن بواسطتها النظر في توفر الشروط الثلاثة: عدالة الراوي، وصبطه، واتصال السند؛ فالأفضل عدم التسليم بهذا الأصل؛ درءاً للمفسدة، قال: «وأما من لم يتوقف من المحدثين والفقهاء في تسمية ما يجمع الشروط الثلاثة صحيحاً، ثم إن ظهر شذوذ أو علة رده فساد، وهو استرواح؛ حيث يُحكم على الحديث بالصحة قبل الإمعان في الفحص عن تتبع طرقه التي يُعلم بها الشذوذ والعلة بمياً وإثباتاً، فصلاً عن أحاديث الباب كله التي ربما احتيج إليها في ذلك، وربما

(١) فتح المعيث للسخاوي (١/٢٨).

تطرق إلى التصحيح متمسكاً بذلك من لا يُحس فالأحسن سد هذا الباب، ثم قال «وبالحملة فالشدوذ سب للترك إما صحة أو عملاً بخلاف العلة القادحة كالإرسال الخفي»^(٧)

هل يسمى الشاذ صحيحاً أم ضعيفاً ؟

يرى الخافظ ابن حجر أن الشاذ يسمى صحيحاً، لكن لا يعمل به؛ مثل الحديث الصحيح المسوخ، قال: «حقيقة الشاذ ما خالف فيه الثقة من هو أولى منه؛ بحيث لا يتهياً الجمع بين الروایتين، فقبولهما - مع كون إحداهما تنافي الأخرى - لا يصح؛ فلا بد من راجح هو السالم من الشدوذ، ومن مرجوح هو الشاذ، والمرحوخية لا تنافي الصحة، فعليه من باب صحيح وأصح، فيعمل بالأصح الذي هو الراجح، دون المرجوح الذي هو صحيح للمعارضة، لا لكونه غير صحيح، وهذا كما في النسخ والنسوخ سواء؛ طريق كل منهما صحيح، لكن قام مانع من العمل بالنسخ، ولا يلزم منه أن يكون غير صحيح»^(٨)

(١) نفس المصدر (١/٢٧-٢٨).

(٢) النكت الروية للنفاعي (١/٨٢).

وقال ابن حجر في موضع آخر: «وهو - اشتراط عدم الشذوذ مشكك» لأن الإسناد إذا كان متصلاً، ورواته كلهم عدولاً ضابطين فقد انتفت عنه العلل الظاهرة، ثم إذا انتهى كونه معلولاً فما المانع من الحكم بصحته؟ فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب صحيح وأصح، قال: «ولم يرو مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة، وإسناد الموحود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة»، ثم صرّب الحافظ على ذلك بمثالين^(١):

المثال الأول. ما رواه البخاري^(٢)، ومسلم^(٣) من طريق زكريا بن أبي رائدة عن عامر الشعبي، عن جابر رضي الله عنه أنه كان يسير على حمل له قد أعيا، فمر السي عليه السلام، فصره، فدعا له فسار يسير ليس يسير مثله، ثم قال: «بعنيه بوقية»، قلت: لا، ثم قال: «بعنيه بوقية»، فبعته

(١) ردنا المثالين توصيحا، وذلك ببيان الطري واختلاف الألفاظ

(٢) صحيح البخاري كتاب الشروط باب إذا اشترط الداع طهر الدابة إلى مكان

مسمى جابر - برقم (٢٧١٨)، فتح الباري (٥ / ٣٧٠)

(٣) صحيح مسلم (٦ / ٣٢)، كتاب المساقاة برقم (٤٠٧٤)

فاستثيت مُحَلَّاتِه إلى أهلي، فلما قدما أتيتَه بالجمل وتقدري ثَمه، ثم انصرفت، فأرسل علي إثري، قال ما كنت لأخذ جملك؛ فحد جملك ذلك، فهو مالِك

ورواه البخاري^(٧)، ومسلم^(٨) من طريق حرير، عن المعيرة، عن الشعبي به، ولمطه: «فبعنيه»، فبعته إياه على أن لي فقر ظهره حتى أبلغ المدينة.

ورواه مسلم^(٩)، من طريق أيوب، عن أبي الربير المكي، عن جابر، وفيه قلت: على أن لي ظهره إلى المدينة قال: «ولك ظهره إلى المدينة»، وفي هذه الألفاظ اشتراط جابر ركوب الجمل إلى المدينة بعد بيعه.

ورواه البخاري^(١٠)، من طريق أبي عوانة عن المعيرة به، ولمطه:

(١) صحيح البخاري - كتاب فصل الجهاد - باب استئذان الإمام - برقم

(٢٩٦٧)، فتح الباري (٦/١٤١)

(٢) صحيح مسلم (٦/٣٣) - كتاب المقاتلة - برقم: (٤٠٧٦).

(٣) صحيح مسلم (٦/٣٥) كتاب المقاتلة برقم (٤٠٧٩)

(٤) صحيح البخاري - كتاب في الاستقراض - باب الشفعة في وضع الدين -

برقم. (٢٤٠٦)، فتح الباري (٥/٨١).

بمعناه ولث ظهره إلى المدينة ورواه البخاري^(١)، من طريق المكي بن إبراهيم، عن ابن جريح، عن عطاء، وغيره يريد بعضهم على بعض، ولم يبلغه كلهم رحل واحد منهم^(٢)، ومسلم^(٣)، من طريق ابن أبي رائدة، عن ابن جريح، عن عطاء، عن جابر، ولفظهما «قد أخذته بأربعة دنائير؛ ولث ظهره إلى المدينة»، وليس في هذه الألفاظ دلالة على الاشتراط.

ورواه مسلم^(٤) من طريق الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر، ولفظه. قلت. فإن لرجل عني أوقية ذهب فهو لك بها، قال «قد أخذته، فتبلغ عليه المدينة»، وفيه أنه يؤخذ أباح جابر ركوب

(١) صحيح البخاري - كتاب الوكالة - باب إذا ركب رجلاً برقم (٢٣٠٩)، فتح الباري (٥٦٦/٤)

(٢) أي أن ابن جريح روى هذا الحديث، عن عطاء، وعن عمر عطاء كنههم عن جابر، لكنه عنده عنهم ما يتورع روى عن كل واحد قطعه من الحديث، وقوله «لم يبلغه كله رجل» أي لم يسقه بشامه، فهو بيان منه لصورة تحمله، وهو كقول الزهري في حديث الإفك «وكل حدثني طائفة من حديثها لكنه راد عنه، يعني أن يكون كل واحد منهم ساقه شامه» فتح الباري (٥٦٦/٤)

(٣) صحيح مسلم (٣٧/٦) - كتاب المساقاة - برقم (٤٠٨٣)

(٤) صحيح مسلم (٣٤/٦) برقم (٤٠٧٧)

الجميل بعد شرائه عن طريق الهبة

قال البخاري: «الاشتراط أكثر وأصح عندي»^(١)

قال ابن حجر: «وفيها اختلاف كثير في مقدار الثمن، وفي اشتراط ركوبه، وقد رجح البخاري الطرق التي فيها الاشتراط على غيرها مع تحريم الأمرين، ورجح أيضاً كون الثمن أوقية مع تحريمه ما يخالف ذلك»^(٢).

المثال الثاني ما رواه مسلم^(٣)، من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة: > «أن رسول الله ﷺ كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة؛ يوتر منها بواحدة، فإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن فيصلي ركعتين خفيفتين»

(١) أي أكثر طرق وأصح مخرجاً، وأشار البخاري بذلك إلى أن الرواه احتجوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع، أو كان ركوبه للجميل بعد بيعه إباحة من النبي ﷺ بعد شرائه على طريق العارية فتح الباري (٥/ ٣٧٥)

(٢) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٦٥، ٦٦)

(٣) صحيح مسلم (٣/ ٢٥٩) - كتاب صلاة المسافرين برقم (١٧١٤)

قال ابن حجر: «أخرج مسلم حديث مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، وقد خالفه عامة أصحاب الزهري

كمعمر^(٧) ويونس^(٨)، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي^(٩)، وابن أبي ذئب^(١٠)، وشعيب^(١١)، وغيرهم عن الزهري، فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح، ورحح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك، ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب الصحيح عن إخراج حديث مالك في كتبهم»

(١) رواء البخاري في صحيحه - كتاب الدعوات - باب الصحيح على الشق الأيسر برقم: (٦٣١٠)، فتح الباري (١١/١١٢).

(٢) رواء البخاري في صحيحه - كتاب الدعوات - باب الصحيح على الشق الأيسر برقم: (٦٣١٠)، فتح الباري (١١/١١٢).

(٣) سنن أبي داود (٢/٥٤)، كتاب التطوع باب في صلاة الليل برقم (١٣٣٦) من طريق الأوزاعي عن الزهري به

(٤) سنن أبي داود (٢/٥٤) كتاب التطوع باب في صلاة الليل برقم (١٣٣٦) من طريق الأوزاعي عن الزهري به

(٥) رواء البخاري في صحيحه - كتاب الأدان - باب من انتظر الإمام برقم (٦٢٦)، فتح الباري (٢/١٢٩)

ثم قال ابن حجر: «إن قيل: يلزم أن يسمى الحديث صحيحاً ولا يعمل به، قلت: لا مانع من ذلك؛ ليس كل صحيح يعمل به بدليل المنسوخ»، قال: «وعلى تقدير التسليم بأن المخالف المرجوح لا يسمى صحيحاً، ففي جعل انتفاء شرطاً في الحكم للحديث بالصحة بطل، بل إذا وجدت الشروط المذكورة أولاً حكم للحديث بالصحة ما لم يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذاً؛ لأن الأصل عدم الشذوذ، وكون ذلك أصلاً مأخوذاً من عدالة الراوي وضبطه، فإذا ثبت عدالته وضبطه كان الأصل أنه حفظ ما روى حتى يتبين خلافه»^(١)

أقول. الخلاف في الشاذ هل هو ضعيف أو صحيح إنما هو لهضي؛ لأن القولين متفقان على عدم العمل بالشاذ، وإن اختلفا في التسمية، إلا أن في كلام الحافظ بطلاً من وجوه:

(١) أنه إذا حكم عن حديث بالشذوذ، فمعنى ذلك أن راويه أخطأ في سنده، أو في متنه، أو فيهما معاً، والقول بأن الشاذ «صحيح» يؤدي إلى الجمع بين المتناقضين (حطاً وصحيح)، ولا

(١) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٦٥)

يمكن أن يكون كل من الصواب والخطأ صحيحًا، ثم إنهما يكون تقديم رواية على أخرى إذا اختلف مخرجهما، أما في حالة اتحادهما مع عدم إمكان الجمع بينهما فلات مناص من الحكم على إحداهما بأنها صواب، وعلى الأخرى بأنها خطأ

(٢) أن صنيع الشيخين في صحيحيهما لا يدل على ما ادّعاه ابن حجر، لأنها قد يرويان ما فيه زيادة وهي أصلاً وهم من راويها، فينبهان إلى ذلك، وقد لا يفعلان ذلك لإمكان الجمع بين الروايتين، سيما يرى بعض الحفاظ استبعاد الجمع فيستقدما على روايتهما كالدارقطني، أو قد يحذفان عمدًا زيادة في إحدى طرق الحديث إشارة إلى شذوذهما ومع هذا فلا يمكن الجرم بأن الشيخين يرى تسمية الشاذ صحيحًا.

(٣) أن حديث حار الطويل في قصة بيع الحمل لم يروى البحاري من طريقه ما هو صريح في عدم الاشتراط، وإن روى ما يحتمل أن الراوي اختصر من الحديث ما يدل على اشتراط حار، وأبقى على قول النبي ﷺ به مما أوهم أن الاشتراط لم يصدر من حار، وقد روى مسلم الروايتين على طريقته في جمع طرق الحديث في موضع واحد، وإن كان أشار إلى ترجيح رواية الاشتراط عن

طريق تصدير الباب بها، والله أعلم.

(٤) أن حديث الاصططجاع لم يخرج البخاري رواية مالك له؛ لأنه حالف من هو أكثر منه عددًا، وإيها أخرج رواية معمر وشعيب؛ فإن من أئمة الحديث من اعترى معمرًا أثبت أصحاب الزهري، ومنهم من ثنى به بعد مالك، فقد قال ابن معين أثبت الناس في الزهري مالك، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب والأوراعي، والريدي، وابن عيينة، وقد ذكر الاصططجاع بعد ركعتي الفجر خمسة منهم، وشعيب كان ملازمًا للزهري؛ إذ كان معه في الشام قديمًا، ويبدو أن مسلمًا رجح رواية مالك لتصدير الباب بها، ولعل ذلك؛ لأن كثيرًا من الحفّاط اعترى مالكًا أثبت أصحاب الزهري على الإطلاق^(١)، فالخلاف في تقديم الحفّاط أو الأكثر عددًا، والله أعلم.

(١) شرح علل الترمذي لاس رحب (٢/ ٤٧٨ - ٤٨٦)

1 2024年N3/A-5

↓ ↓ ↓

شَذَّ، يَشُدُّ بضم الشين وكسر ها، والثاني هو القياس، شد
الرجل من أصبعه أي انهد عظمه، وكل شيء مفرد فهو شاد
وشُدَّاد جمع شاد مثل شاب وشبان، وشداد الناس الذين
ليسوا في قبائلهم ولا مآزلهم، قال قتادة في تفسير قوله تعالى
﴿فَمَّا حَاءَ أَمْرُنَا خَعَلْنَاهَا مُنَادِلَةً وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّنْ
سُجُجٍ مَّنصُورٍ﴾ [هود ٨٢]، دُكِرَ لنا أن جبريل عليه السلام أحد
بعروتها الوسطى، ثم ألوى بها إلى جو السماء حتى سمعت الملائكة
صواغي كلامهم، ثم دمر بعضها على بعض، ثم أتبع شذان القوم
صغراً أي من شد منهم^(٧).

(١) قال الطبري في جامع البيان (٥٩/١٢) حدثني بشر بن قمار، حدثني يزيد قال حدثنا سعيد، عن قتادة قال ذكر لنا أن جبريل عليه السلام أحد بعروتهما الوسطى، ثم أوى بها إلى نحو السماء حتى سمعت الملائكة صواعي كلامهم، ثم دمر بعضها على بعض ثم اتبع شيطان النجوم صمغراً، والصواعي جمع صاعية، وهي الصائغة لسان العرب لابن منظور (٤/٢٥٩٣)، والمهايه في غريب الحديث لأمم الأثير (٢/٩٢).

وأشدُّ الرجل: إذا جاء بقول شاذ بادر، أشدُّ الشيء: نَحَاهُ وأقصاه، ويقال: شاذ أي متنع، وعن ابن الأعرابي يقال ما يدع فلان شاذًا ولا ناذًا إلا فعله: إذا كان شجاعًا لا يلقاه أحد إلا قتله^(١)، وفي الحديث: «وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدع لهم شادة، ولا فاذة إلا أتبعها يضر بها سيئمه»، الشادة: ما انفرد من الجماعة، وبالماء مثله ما لم يختلط بهم^(٢)، وفي الحديث: «ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ إلى النار»^(٣)، قوله: «ومن شذ» أي انفرد عن الجماعة باعتقاد أو قول أو فعل لم يكونوا عليه، وقوله: «شذ إلى النار» أي انفرد فيها، ومعناه انفرد عن أصحابه الذين هم أهل الحق

(١) نواح العروس في شرح خواهر القاموس للربيعي (٢، ٥٦٦)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٦/ ١٠٥)

(٣) رواه الترمذي في جامعه (٤/ ٣٩، ٤٠) - كتاب أبواب الفتن - باب ما جاء في لزوم الجماعة برقم (٢١٦٧) من طريق سليمان التيمي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعًا، قال: «هنا حديث عريب من هذا الوجه»، وإبنا عزبه الترمذي من أحل سليمان التيمي، وهو ضعيف حنًا، فقد قال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن المديني: روى أحاديث منكورة. وقال أبو حاتم: ضعف الحديث، بروي عن الثقات أحاديث مناكير. وقال أبو زرعة: مكر الحديث (كتاب الخرج والتعديل (٤/ ١١٩) وترجمته في تهذيب الكمال (١١/ ٤٣٦-٤٣٧)

وألقي في النار^(٧).

أقول، القاسم المشترك بين هذه المعاني هو الانفراد، وهو يتفق مع المعنى الاصطلاحي للحديث الشاذ؛ من حيث إن الثقة - في الحديث الشاذ - ينمرد عن شيخه بأصل الحديث، أو زيادة فيه، دون سائر من روى عنه.

مفهوم الشذوذ الفقهي

اختلف الفقهاء في تعريف الشذوذ في الآراء الفقهية؛ فبعضهم من قال: هو قول الواحد، وترك قول الأكثر، وبعضهم من قال: هو أن يرجع الواحد عن قوله؛ فمتى رجع عنه سمي شاذاً، كما يقال شد البعير عن الإبل بعد أن كان فيها يسمى شاذاً، فأما قول الأقل فلا معنى لتسميته شاذاً؛ لأنه لو كان شاذاً لكان قول الأكثر شاذاً^(٨) وقد روى الخطيب عن إبراهيم بن أبي عملة^(٩) أنه قال: من

(١) تحفة الأحوذى (٣٨٦/٦)

(٢) البحر المحيط للركني (٥١٨/٤).

(٣) هو الإمام القدوة أبو إسحاق إبراهيم بن أبي عملة العقيلي الشامي المقدسي شيعي فلسطيني، من نقايا التابعين، توفي سنة ١٥٢ هـ سيرة أعلام السلاء (٣٢٣/٦)

حمل شاذ العلماء حمل شراً كثيراً^(١)

وكثيراً ما يوصم دعاة الفكر الإصلاحية بالشذوذ، ولو كان لهم فيما ذهبوا إليه دليل قوي، ومن هنا يرى طائفة منهم لبيان أن مخالفة الحق هي الشذوذ لا الاصرار عن الجمهور؛ منهم

الإمام ابن حزم؛ فقد قال «كل من خالف أحدًا فقد شذ عنه، وكل قول يخالف الحق فهو شاذ عن الحق؛ فوجب أن كل خطأ فهو شذوذ عن الحق، وكل شذوذ عن الحق فهو خطأ، وليس كل خطأ خلافاً للإجماع، فليس كل شذوذ خلافاً للإجماع، ولا كل حق إجماعاً»^(٢).

- الإمام ابن قيم الجوزية؛ فقد قال «واعلم أن الإجماع، والحجة، والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق وإن كان وحده وإن حاله أهل الأرض، فمُبيح المحتلمون الذين جعلوا السواد الأعظم، والحجة، والجماعة هم الجمهور، وجعلوهم عياراً على السنة، وجعلوا السنة بدعة، والمعروف منكراً، لقلة أهلها، وتمردهم

(١) إجماع لأحلاف الراوي وآداب السامع (٢/٢٢٧)، المقرة (١٥٢٦)

(٢) الإحكام لأصول الأحكام لاس حرم (٤/٧٢)

في الأعصار والأمصار، وقالوا: من شد شد الله به في النار وما عرف المختلفون أن الشاذ ما يخالف الحق، وإن كان الناس كلهم عليه إلا واحداً منهم فهم الشادون، وقد شد الناس كلهم زمن أحمد بن حنبل إلا بفرأ يسيراً فكانوا هم الجماعة، وكانت القصة حينئذ والمفتون والخليفة وأتباعه كلهم هم الشادون، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة^(١)

الشاذ عند النحاة

سمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية نابه، وانصد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذا الموضع على حكم غيره، يقال: «هو شاذ عن القياس»، «وهذا مما يشذ عن الأصول»، «وكلمة شاذة»^(٢)

القراءة الشاذة

القراءة الشاذة القراءة التي حاصت المتواتر المحفوظ في الصدور، والمكتوب في المصاحف من كلام الله تعالى، والمتواتر قراءة ساعدها خطأ المصحف مع صحة النقل فيها، وعينها على

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (٣/٥٦٦).

(٢) لسان العرب لاس مطور (٤/٢٢١٩)، ونج العروس لبريدي (٢/٥٦٦).

المصحيح من لغة العرب، فمتى احتل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة^(١)

الشاذ في علم النفس

الشاذ في علم النفس ما يحرف عن القاعدة أو النمط، وتستعمل صفة للنمط أو السلوك^(٢)، ومنه الشذوذ الجنسي أو المثلية

(١) البحر المحيط للرد كنهي (١/ ٤٧٤).

(٢) المعجم الوسيط (ص ٤٧٦).

الحديث الشاذ

الحديث الشاذ

لقد اختلف أهل العلم بالحديث في تعريف الحديث الشاذ، وهذا الاختلاف في الحقيقة إنما يرجع إلى أن كل واحد منهم قد عرف نوعاً من أنواع الشاذ لا جميعها؛ فلا يمكن اعتبار أي تعريف من هذه التعريفات جامعاً لكل أنواعه، ويمكن تلخيص أقوالهم فيما يلي.

(١) مخالفة الثقة لأرجح منه، وهو العالب في كلامهم وتصرفهم

(٢) تفرّد الراوي الثقة، وهو كثير في كلامهم

(٣) تفرّد الشيخ، سواء كان ثقة أو ضعيفاً، وعليه حفاظ الحديث،

وهو قريب من النوع الثاني، والشيخ في اصطلاحهم مَنْ دون

الأئمة الحفاظ؛ وهو يشمل الثقة والضعيف

(٤) رواية فاقده الضبط، وهو اصطلاح بادر لبعض أهل الحديث

وعلى هذا يمكن تقسيم الشاذ عند أهل الحديث إلى أربعة

أنواع، وإليك بيانها بالتفصيل:

النوع الأول: ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، وهو تعريف

الإمام الشافعي، والمراد بالأوثق منه: أكثر منه حفظاً أو عدداً، لا

أكثر عدالة

وصورة المحالفة أن تروي جماعة حديثاً واحداً عن شيخ واحد، فيزيد أو ينقص بعضهم في إسناده أو متنه محالفاً بذلك لسائر من رواه عن ذلك الشيخ، ومقابل هذا النوع من الشاذ يطلق عليه «المحفوظ».

قال الحافظ ابن أبي حاتم: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال سمعت الشافعي يقول: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره؛ إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشدد عنهم واحد فيخالفهم.

وقال أيضاً: وحدثنا أبي. حدثنا يونس بهذا عن الشافعي، وزاد فيه؛ قال: إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً على نص، ثم يرويه ثقة خلافاً لروايتهم؛ فهذا الذي يقال شد عنهم^(١)

وقد فسر الإمام الشافعي نوع المحالفة في مواضع أخرى فقال «إني يُغلَطُ الرجلُ بخلاف من هو أحفظ منه، أو يأتي شيء في

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص ٢٣٣، ٢٣٤)، ومعرفة علوم الحديث لنجاشي (ص ١١٩)، والكفاية في علم الرواية للحطاب (ص ٢٢٣)، ومناقب الشافعي للبيهقي (٣٠/٢)، ومعرفة السنن والآثار له أيضاً (١/١٤٣، ١٤٤)

الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ، وهم عدد، وهو منفرد^(٧).

وقال أيضاً: «ولا يُستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه»^(٨)

وكان الحافظ الخليلي موقفاً حين ذكر مذهب الشافعي فقال: «فقد قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: الشاذ عندما ما يرويه الثقات عن لمط واحد ويرويه ثقة خلافاً رائداً أو ناقصاً»^(٩)

قال الحافظ ابن رجب: وهذا الذي ذكره [الشافعي هو] معنى قول كثير من أئمة الحفاظ في حرج كثير من الرواة. يحدث بها يخالف الثقات، أو يحدث بها لا يتابعه الثقات عليه^(١٠)

(١) اختلاف الحديث من الأم للشافعي (ص ١٠، ٣٠)

(٢) الرسالة للشافعي (ص ٣٩٩)

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث لتحليل (١، ١٧٦)

(٤) شرح حلل الترمذي لابن رجب (١/ ٣٥٢).

وتلخص من كلام الشافعي - رحمه الله - في تعريف الشاذ ما يلي

(١) أن المخالف - بكسر اللام - هو الثقة

(٢) أن المخالف - بفتح اللام - هو أوثق منه

وقد مشى جماعة من الأئمة المتأخرين على تعريف الشافعي؛

منهم:

- الإمام أبو الوليد الباجي، فقد قال «وقد يكون الحديث

يرويه الثقة عن الثقة، ولا يكون صحيحاً لعلّة دخلته من جهة علط الثقة فيه»^(١).

- الإمام ابن الصلاح، فقد قال «فإن كان ما انفرد به الراوي

محالاً لما رواه من هو أولى منه كان ما انفرد به شاذاً مردوداً»^(٢).

الإمام النووي، فقد قال: «وفي الشاذ خلاف؛ مذهب الشافعي

والمحققين أنه رواية الثقة ما يخالف الثقات»^(٣).

(١) التعديل والتجريح للباجي (١/٢٩٨).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث (ص ١٦٧).

(٣) المجموع شرح المهذب (١/٩٥).

وقال أيضًا «إن أكثر المحدثين يجعلون مثل هذه الزيادة^(١) شاذًا ضعيفًا مردودًا، فالشاذ عندهم أن يروي ما لا يرويه سائر الثقات؛ سواء حالهم أم لا، ومذهب الشافعي وطائفة من علماء الحجاز أن الشاذ ما يخالف الثقات، أما ما لا يحالفهم فليس بشاذ، بل يحتج به، وهذا هو الصحيح، وقول المحققين^(٢)»

أقول. وافق النووي الشافعي على تعريفه للشاذ، إلا أنه يفسر المحاكمة - كما يبدو من اعتراضه على البيهقي - بأنها منافاة تامة، لا تفرد الثقة بزيادة في الحديث لم يذكرها من يشاركه في روايته، وتفسير النووي هذا لا يتفق مع كلام الشافعي في كتاب اختلاف الحديث

(١) بشر النووي إلى زيادة «فاحرف رجل مسلم ثم صلى وحده وانصرف» التي وردت فيما رواه مسلم في صحيحه (٤٠٤/٢) - كتاب الصلاة برقم (١٠٤٠) من طريق محمد بن عباد عن صفوان عن عمرو عن حابر فان كان معاد يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي فيؤم قومه، فصلى ليلة مع النبي ﷺ العشاء، ثم أتى قومه فأفتحهم فافتتح بسورة البقرة. فاحرف رجل مسلم ثم صلى وحده وانصرف. قال البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٩٨/٤) ولا أدري أهل حفظ محمد بن عباد هذه الزيادة؟ لكثرة من رواه عن صفوان دونها

(٢) المجموع شرح المهذب للنووي (٢٤٦/٤).

- الحافظ الذهبي، فقد قال: «الشاذ هو ما حالف راويه الثقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قول تفرده»^(١)

- الحافظ ابن حجر، فقد قال: «الشاذ ما يخالف فيه الراوي من هو أرحح منه ثم قال فإن خولف الراوي بأرحح منه لم يرد صسط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالأرحح يقال له «المحفوظ»، ومقابله - وهو المرحوح - يقال له «الشاذ» قال: وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح»^(٢).

والمراد بالمقبول هنا عبد ابن حجر. مقبول الرواية، وهو الثقة أو الصدوق بخلاف المراد به في تقريب التهذيب، وهو من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ويقبل حديثه إذا توبع، وإلا فحديثه لتي

وقال أيضاً: «وأما المحاكمة - ويشأ عنها الشذوذ والكاراة - فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه، أو أكثر

(١) الموقظة للذهبي (ص ٤٢).

(٢) نزهة النظر لابن حجر (ص ٨٣، ٩٧-٩٨).

عددًا بحلاف ما روى؛ بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين؛ فهذا شاذ، وقد تشتد المحاكمة، أو يصعب الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً^(١).

وقال أيضاً «تعليل الأئمة للأحاديث مهي على غلبة الظن، فإذا قلوا «أخطأ فلان في كذا» لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال فيعتمد، ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ، وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أراجح منه في حد الصحيح»^(٢).

- الحافظ البقاعي، فقد قال «مرادهم بالصحيح» الذي يجب العمل به» أو أنهم حكموا على الشاذ بالوهم فصار «ضعيفاً حكماً» لتحقيق مظنة الضعف فيه»^(٣).

النوع الثاني. ما انفرد به ثقة، وليس له أصل بمتابع، ويشدح في نفس الناقد أنه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك

وهذا النوع لم يُوقف فيه على علة من إدخال حديث في حديث، أو وصل مرسل أو رفع موقوف وبحو ذلك، وهو يمارق

(١) هدي الساري لابن حجر (ص ٤٠٣-٤٠٤).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/٦٩٦).

(٣) المكتبة الرومية للباقعي (١/٨٣).

المعلل من حيث وقف في الثاني على علة معينة

وصورة المحالمة في هذا النوع أن ينمرد معص الثقات برواية حديث عن شيخه دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ، وعن ذلك يطلق «المرد».

قال سفيان الثوري لرائدة بن قدامة «إبك ثقة، وإبك لتحدثنا عن الثقة، وما يقبل قلبي أن هذا حديث سلمة بن كهيل»^(١)، فقد اعتمد الثوري في رد حديث رائدة على إحساسه بخطئه في روايته وقال أحمد بن حنبل «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون «هذا حديث عريب أو فائدة» فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناده، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم يقولون: «هذا لا شيء» فاعلم أنه حديث صحيح»^(٢).

فقد نقل الإمام أحمد عن أهل الحديث أنهم قد يردون أحاديث الثقات ولو كانوا حبالاً في الحفظ كشعبة وسفيان

(١) المعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٢/٤٥٤) برقم (٣٠٢٠)

(٢) الكفاية في علم الرجال للحطيب (ص ٢٢٥) كشبه

وقال أبو زرعة في حديث رواه يحيى بن عبدك عن مسدد
يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد^(١)

فقد رد أبو زرعة حديث يحيى - وهو ثقة - عن مسدد لمعرفته
بحديث الأخير، وإحساسه بأن يحيى أخطأ فيه

وقال السيوطي: «وقد يرل الصدوق فيما يكتبه؛ فيدخل له
حديث في حديث، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركباً على
إسناد صحيح، وقد يرل القلم، ويخطئ السمع، ويخون الحفظ،
فيروي الشاذ من الحديث عن غير قصد، فيعرفه أهل الصفة الذين
يقصهم الله لحفظ سنن رسول الله ﷺ على عباده، وهو كم قال يحيى بن
معين: لولا الجهادة لكثرت الشُّوكة^(٢)، والزيوف في رواية
الشرعية، فمتى أحبت فهلتم حتى أعزل لك منه بقدر بيت المال، أما
تحمط قول شريح إن للأثر جهادة كجهادة الورق، وقد روينا
عن الأوراعي أنه قال: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا

(١) سؤالات البردعي (ص ٥٧٩، ٥٨٠).

(٢) درهم ستوق كتور وقدوس ريف بهرج لا خير فيه لسان العرب

(٣/ ١٩٣٦)، وتاج العروس (٢٥/ ٤٣٣).

كما يعرض الدرهم الزيف، فما عرفوا منه أحداً، وما أنكروا تركناه^(٧).

فقد عَدَد البيهقي لمشأ خطأ الراوي الثقة أشياء، وهي رلة القلم وخطأ السمع وخيانة الذاكرة

وقال الحاكم «معرفة الشاذ من الروايات»، وهو غير المعلول؛ فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله وأهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة^(٨)

فيحتر الحاكم أول من عَرَف هذا النوع من الشاذ، ولم يتبه بعض من جاء بعده إلى معرى كلامه، فاعترض عليه، وألزمه برد أفراد الثقات.

وقد فسر الحافظ البلقيني الأفراد في كلام الحاكم بأنه ما خالف الشواهد أو القواعد^(٩)، ويمكن أن يكون هذا إحدى القرائن التي

(١) معرفة الس والاثار للبيهقي (١/١٤٤ - ١٤٥)

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٢)

(٣) محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص ٢٣٨)

تدفع الناقد إلى الجزم بأن في الحديث علطاً، والله أعلم

قال ابن الصلاح: «وذكر الحاكم أن الشاذ هو الحديث الذي يتهم به ثقة من الثقات، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة، وذكر أنه يغاير المعلل من حيث إن المعلل وُقف عن علته الدالة على جهة الوهم فيه؛ والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك»^(١)

فمفهوم قول الحاكم: «فإن المعلول ما يوقف على علته» أن الشاذ لم يوقف على علته معينة؛ وإنما وقف عليها فهماً وحدثاً

وقال الحافظ الرئيس العراقي ملخصاً لكلام ابن الصلاح

وذو الشذوذ ما يخالف الثقة فيه الملاف الشامي حققه
والحاكم الخلاف فيه ما اشترط وللخليل مفرد الراوي فقط^(٢)

قال الحافظ ابن حجر: «أسقط - أي العراقي - من قول الحاكم قيداً لا بد منه، وهو أنه قال ويتقدح في نفس الناقد أنه علط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك، ويؤيد هذا قوله -أي ابن الصلاح- «وذكر أنه يغاير المعلل» فظاهره أنه لا يغايره إلا من

(١) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٦٤).

(٢) ألفه العراقي مع شرحها فتح المعيث للمسحاري (٢، ١).

هذه الجهة، وهي كونه لم يطلع على علته كذلك؛ أي كالمعلل، يعني بل وقف على علته حدسًا، وهذا - على هذا - أدق من المعلل بكثير؛ فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الصغية الممارسة، وكان في الذروة من المهيم الثاقب، ورسوح القدم في الصاعقة، فرفقه الله تعالى نهاية الملكة^(١).

قال الحافظ ابن رجب: «حُذِّقَ النقاد من الخماط لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهمٌ خاصٌّ يفهمون به أن هذا الحديث يُشبه حديث فلان، ولا يُشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد المهيم والمعرفة التي

(١) النكت الوفية بها في شرح الأنمية للبقاعي (١، ٤٥٥)، ومنه في فتح المغيـث للسحايي (٨/٢)، وتدريب الراوي للسيوطي (١، ٢٣٣)، وتوضيح الأفكار للصعابي (١، ٣٧٧)، ومما شته له أن ما في النكت الوفية يعيد أن قوله «ويشدهج في نفس الناقد أنه عبط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك» من تنمة كلام المحاكم، وأسقطها العراقي من نظمه؛ فيه ابن حجر إلى ذلك، يبيـن يعيد ما في فتح المغيـث وتدريب الراوي أنها من كلام ابن حجر، وعلى كل حال نسخة المطبوعة من معرفة علوم الحديث لمحاكم حالية من التنمة، ولكنها مضمومة من سياق كلام المحاكم، والله أعلم.

نخصوا بها دون سائر أهل العلم»^(١)

وقال أيضًا: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تردد به واحد - وإن لم يرو الثقات خلافاً - فإنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته، وحديثه كالرهرقي وبحوه، وربما يستكبرون بعض تفردات الثقات الكبار! أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك صابط يصططه»^(٢)

وقال الخاكم «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للخرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث: يكثُر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عبداً الحفظ والفهم والمعرفة، لا غير»^(٣).

(١) شرح علل الترمذي (٢/٧٥٦-٧٥٨).

(٢) نفس المصدر (١/٣٥٢-٣٥٣).

(٣) معارف علوم الحديث للحاكم (ص ١١٢-١١١).

وقال الخطيب البغدادي: «المعرفة بالحديث ليست تلقيناً، وإنما هو علم يحدّثه الله في القلب، أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف، وتقد الدنانير والدراهم؛ فإنه لا يُعرف جودة الديار والدراهم بلون، ولا مس، ولا طراوة، ولا دس، ولا نقش، ولا صفة تعود إلى صعر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة؛ فيعرف البهرج، والزائف، والخالص، والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث؛ فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له، والاعتناء به»^(١)

ويؤكد كلام هؤلاء ما أثر عن طائفة من أئمة الحديث المتقدمين؛ منهم:

- الإمام عبد الرحمن بن مهدي، فقد قال ابن نمير: «قال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، قال ابن نمير: صدق! لو قلت «من أين» لم يكن له جواب»^(٢)

الإمام إسحاق بن راهويه، فقد قال: «أعرف مكان مائة ألف

(١) إجماع لأحلاف الراوي للخطيب (٢/ ٣٨٢)

(٢) نفس المصدر (٢/ ٣٨٣)

حديث كأي أنظر إليها، وأحفظ منها سبعين ألف حديث من ظهر قلبي صحيحة، وأحفظ أربعة آلاف حديث مرورة، فقل ما معنى حمط المزورة؟ قال إنا مرّ بي منها حديث في الأحاديث الصحيحة فليته منها قليلاً^(٧).

- الحافظ أبو حاتم، فقد قال: «معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار، وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم»^(٨).

الحافظ أبو زرعة الرازي، فقد قال محمد بن صالح الكيليني «سمعت أبا زرعة وقال له رجل: ما الحجة في تعليقكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة، فأذكر علة، ثم تقصد ابن وارة - يعني محمد بن مسلم بن وارة^(٩) - وتسأله عنه ولا تحره بأنك قد سألتني عنه، فيذكر علة، ثم تقصد أبا حاتم فيعلمه، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافاً في علة فاعلم أن كلا ما تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة

(١) نفس المصدر (٢/ ٣٨١-٣٨٢).

(٢) نفس المصدر (٢/ ٣٨٢، ٣٨٣).

(٣) هو الإمام الحافظ محمد بن مسلم بن عثمان الرازي، توفي سنة ٢٧٠هـ سير

أعلام النبلاء (١٣/ ٢٨)

فاعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال أشهد أن هذا العلم إمام^(١)

تفصيل الحافظ ابن الصلاح في أفراد الثقات، والتعليق عليه

لقد سلم الحافظ ابن الصلاح بصحة تعريف الإمام الشافعي للشاذ، لكنه اعترض على تعريف كل من الحاكم والخليبي بأنه يرد عليه ما ينمرد به الثقة، وهو مقبول، فقد قال ابن الصلاح: «أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ، فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول، وأما ما حكياه عن غيره فيشكل بما ينمرد به العدل الحافظ الصابط، فليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليبي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل بيته مقول:

إذا انمرد الراوي بشيء بطل فيه؛ فإن كان ما انمرد به الراوي مخالفاً لما رواه من هو أولى منه كان ما انمرد به شاذاً مردوداً، وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنمرد؛ فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٣)، والجامع لأحلاف الراوي

وصبطه قُبِلَ ما انفرد به ولم يقدرح الافراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به حارماً له، مزحزحاً له عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه؛ فإن كان المفرد به غير بعيد من درجة الصاط المقبول تفرده استحسناً حديثه ذلك، ولم يحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رَدَدُ ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر^(١).

أقول، التمهيل الذي ذكره ابن الصلاح في قول الأفراد هو الأصل في الراوي المقبول حديثه؛ ثقة كان أو صدوقاً، لكن كبار النقاد قد يعدلون عن هذا الأصل، فيردون بعض أفراد الثقات لقراش وقباعات ذاتية تكوّنت من ممارستهم للحديث، وسعة اطلاعهم على طرقه ومعرفتهم الدقيقة لمراتب الرواة وأحاديثهم، وما استشكله ابن الصلاح على تعريف الحاكم به ينفرد به العدل الحافظ الصاط غير وارد؛ لأن كلام الحاكم مقيد بما إذا ترسخ في ذهن الباقد أن ما تفرد به الثقة علط، وإن لم يرر دليلاً ملموساً على

(١) معرّفه أنواع علم الحديث لاسن الصلاح (ص ١٦٤-١٦٧)

ذلك، والحاصل أن قاعدة قبول أفراد الثقات ليست كلية، بل أغلبية، والله أعلم

تمثيل الحاكم للشاذ عنده

لقد صرب الحاكم عدة أمثلة للشاذ في كتابه «معرفة علوم الحديث» نكتفي منها بواحد، وهو ما رواه أبو داود^(١) والترمذي^(٢) عن قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطمیل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك - إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس - آخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصلبها جميعاً، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى يصلبها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلها مع المغرب»

(١) سنن أبي داود (١٢/٢) - كتاب صلاة السفر - باب الجمع بين الصلاتين برقم (١٢٢٠)

(٢) جامع الترمذي (١/٥٥٤، ٥٥٥) أبواب السفر - باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين برقم (٥٥٣).

قال الحاكم «هذا حديث رواه أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا تعرف له علة بطله بها، ولو كان الحديث عند الليث، عن أبي الربير، عن أبي الطمیل لعللنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الربير لعللنا به، فلما لم نجد له العلتين حرج عن أن يكون معلولاً، ثم نظرنا فلم نجد ليريد بن أبي حبيب عن أبي الطمیل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطمیل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن حنبل عن أبي الطمیل، فقلنا الحديث شاذ، فائمة الحديث إياه سمعوه من قتيبة تعحاً من إسناده ومنتبه، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أنه ذكر للحديث علة، فإذا الحديث موصوع، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون، ثم ذكر ما يأتي قريباً عن البخاري^(١)»

وقد سبق الحاكم في إعلال الحديث جماعة من أئمة الحديث، منهم:

- الإمام البخاري، فقد قال: «قلت لقتيبة بن سعيد، مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب، عن أبي

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١١٩-١٢٠).

الطميل؟ فقال كتبه مع خالد المدائني قال البحاري 'وكان خالد المدائني يدحل الأحاديث على الشيوخ' (٧)

- الحافظ أبو حاتم، فقد قال: 'كتبت عن قتيبة حديثاً عن الليث بن سعد، لم أصبه بمصر عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطميل، عن معاذ، عن النبي ﷺ 'أنه كان في سفر فجمع بين الصلاتين'، لا أعرفه من حديث يزيد، والذي عهدي أنه دحل له حديث في حديث' (٨).

- الإمام أبو داود، فقد قال عقب روايته للحديث: 'ولم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده، وكأنه يعمل الحديث بتفرد قتيبة'، وقد حكى أبو بكر ابن العربي، عن اللؤلؤي (٩)، عن أبي داود أنه قال 'ليس في تقديم الوقت حديث قائم، ولم يحدث بهذا إلا قتيبة' (١٠).

(١) نفس المصدر (ص ١٢٠-١٢١).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢٣١/١).

(٣) هو الإمام المحدث الصدوق أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو البصري اللؤلؤي أحد رواة النس عن أبي داود، توفي سنة ٣٣٣ هـ. سير أعلام السلام (٣٠٧/١٥).

(٤) عارضة الأحوذ لابن العربي (٢٨/٣).

- الإمام الترمذي، فقد قال عقب روايته للحديث: «وحدث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قتيبة، لا نعرف أحدا رواه عن الليث غيره، وحدث الليث عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطمیل، عن معاذ حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الربيع، عن أبي الطمیل، عن معاذ. أن النبي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء»، رواه قره بن خالد، وسفيان الثوري، ومالك، وغير واحد عن أبي الزبير المكي^(١).

فقد غره الترمذي من أحل تفرد قتيبة عن الليث، ثم أشار إلى الروايات المحفوظة الآتية:

- ما رواه مسلم من طريق مالك عن أبي الربيع المكي، عن أبي الطمیل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام غزوة تبوك، فكان يجمع الصلاة؛ فصلی الظهر والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا، حتى إذا كان يومًا آخر الصلاة، ثم خرج فصلی الظهر والعصر جميعًا، ثم دخل، ثم خرج

(١) جامع الترمذي (١/٥٥٦)

بعد ذلك فصلي المغرب والعشاء جميعاً^(٧)

- ما رواه مسلم أيضاً من طريق قرّة بن خالد، عن أبي الربيع، عن عامر بن واثلة أبي الطمیل، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال «جمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء»، قال فقلت ما حمل على ذلك؟ قال: فقال: أراد أن لا يخرج أمته^(٨).

ما رواه مسلم أيضاً من طريق رهير، عن أبي الربيع، عن أبي الطمیل عامر، عن معاذ قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فكان يصلي الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً»^(٩).

- ما رواه أبو داود من طريق هشام بن سعد، عن أبي الربيع، عن أبي الطمیل، عن معاذ بن جبل: «أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن

(١) صحيح مسلم (٤٢/٨) كتاب الصلاة برقم (٥٩٠٦)

(٢) صحيح مسلم (٢٢٣/٣) - كتاب صلاة المسافرين برقم (١٦٣٠)

(٣) صحيح مسلم (٢٢٢/٣) - كتاب صلاة المسافرين برقم (١٦٢٩)

يرتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك إن غابت الشمس قل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وإن يرتحل قبل أن تغيب الشمس آخر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم جمع بينهما^(١).

- ما رواه ابن ماجة من طريق سفيان، عن أبي الربيع، عن أبي الطمیل، عن معاذ بن حلل «أن النبي ﷺ جمع بين الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء في غزوة تبوك في السفر»^(٢)

وقد وافق هؤلاء النقاد طائفة من المتأخرين من أهل الحديث، منهم: الخطيب البغدادي^(٣)، وأبو سعيد بن يونس^(٤)، والمري^(٥)

(١) سنن أبي داود (٨/٢) كتاب صلاة السفر - باب الجمع بين الصلاتين برقم (١٢٠٨)

(٢) سنن ابن ماجة (٢/٢٧٩ - ٢٨٠) كتاب إقامة الصلاة باب الجمع بين الصلاتين في السفر برقم (١٠٧٠).

(٣) تاريخ بغداد للخطيب (١٢/٤٦٧)

(٤) تهذيب الكمال للمزي (٢٣/٥٣٥)

(٥) نفس المصدر (٢٣/٥٣١).

النوع الثالث: ما انفرد به شيخ، وليس له متابع ولا شاهد؛ فما كان عن ضعيف مردود، وما كان عن ثقة يتوقف فيه

وهذا التعريف عراه الحافظ الخليلي إلى حماط الحديث، قال: «والذي عليه حماط الحديث؛ الشاذ ما ليس له إلا إساد واحد يشد بذلك شيخ؛ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به»^(١).

قال ابن رجب: «كلام الخليلي في تهمد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح هذا العلم عبارة عن دون الأئمة والحماط، وقد يكون فيهم الثقة وغيره»^(٢).

وحدث الخليلي بحكم على بعض الأحاديث بالشذوذ في كتابه؛ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحافظ، حدثنا عبد الباقي بن قانع، حدثنا إسماعيل بن الفصل البلخي، حدثنا المعافى بن سليمان الخزري، حدثنا زهير، عن محمد بن جحادة، عن عمرو بن دينار،

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١، ١٧٦-١٧٧)

(٢) شرح حلل الترمذي (١/٤٦١)

عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ حرج من الحلاء فأتى بطعام، فأتيته بماء فردني، وقال: «لا أريد الصلاة»^(١)، تفرد به زهير - وهو ابن معاوية - وهو ثقة محرج [له في الصحيح]، لكن هذا من الشواذ.

أقول: ما قاله الحلبي صحيح، فإن جماعة - منهم: حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن مسلم الطائفي - روه عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الخويرث، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ حرج من الحلاء فأتى بطعام، فذكروا له الوضوء، فقال: «أريد أن أصلي فأتوضأ»^(٢).

وقد تابع عمرًا على هذا ابن جريح، قال: «وزادني عمرو بن دينار، عن سعيد بن الخويرث: أن النبي ﷺ قيل له: إنك لم توضأ؟ قال: «ما أردت صلاة فأتوضأ»»، وزعم عمرو أنه سمع

(١) سري ابن ماجة (١١/٥)، كتاب الأضحية، باب الوضوء عند انقطاع رقم (٣٢٦١)

(٢) صحيح مسلم (٢/٢٩١، ٢٩٢) كتاب الخصال برقم (٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧) من طريق حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الخويرث، عن ابن عباس

من سعيد بن الخويرث^(٧).

وقال ابن عدي بعد أن روى الحديث من طريق زياد البكائي - وهو متكلم فيه - عن محمد بن جُحادة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة. «هكذا حدث به زياد، عن ابن جُحادة، عن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة، وتابعه على ذلك زهير بن معاوية، وعدي أسما أخطأ على ابن جُحادة، أو الخطأ من ابن جُحادة، عن عمرو بن دينار؛ فإن هذا الحديث لا يرويه عن ابن جُحادة غيرهما، وقد روى هذا الحديث أصحاب عمرو بن دينار الأثبات؛ مثل: حماد بن زيد، وابن عينة، وغيرهما، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الخويرث، عن ابن عباس؛ وهو الصواب»^(٨).

وقال الدارقطني «والصواب عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الخويرث، عن ابن عباس»^(٩).

(١) صحيح مسلم (٢/ ٢٩٢) - كتاب الحيض برقم (٨٢٨) من طريق ابن خريج

عن سعيد ابن خويرث عن ابن عباس.

(٢) الكامل في صغائر الرجال لابن عدي (٤/ ١٣٧ - ١٣٨)

(٣) علل الدارقطني (٨/ ٢٩٥ - ٢٩٦)

النوع الرابع: ما رواه مَنْ فقد الضبط، وهو تعريف بعض أهل الحديث.

قال ابن حجر «وهو - أي سوء الحفظ - على قسمين: إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث»^(١)

(١) نزهة النظر لابن حجر (ص ١٣٨).

أَوَّلُهَا

← ١٢٤٦ ↑ ١٢٤٧ - ١٢٤٨ ↓ ١٢٤٩ → ١٢٥٠

الشذوذ عند الأحناف نوعان:

(١) تفرد الثقة بما نعم به البلوى

(٢) تفرد الثقة بما يخالف القرآن أو الحديث المتواتر أو الإجماع

أو العقل، وعنى تعريف الأحناف بنى الشيخ العمري كتابه

«الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة»

والمراد بالثقة هنا عبد الأحناف هو الصحابي، وهو إمّا غلط

في روايته، أو لم يبلغه ما سمع حديثه

واليك بيانها بالتفصيل:

النوع الأول: ما انفرد به الثقة فيما نعم به البلوى، فيُردّ؛ لأنه لو

وُجد هذا الحديث لاشتهر لتوفر الدواعي على نقله، وعموم حاجة

الناس إليه، فدل ذلك على غلط فيما تفرد به أو على نسخه، ووجه

المحالة في هذا النوع أن الثقة - لما تفرد به - صار محالاً للجمعة

فحديثه شاذ.

وهو تعريف عيسى بن أنان وأبي الحسن الكرخي^(١)، وتبعهما المتأخرون من الأحناف^(٢).

قال الزدوي «وأما الانقطاع الساطن فوعده انقطاع بالمارضة، وانقطاع لقصان وقصور في العقل، أما الأول. فإنها يظهر بالعرض عن الأصول فإذا حالف شيئاً من ذلك كان مردوداً مقطوعاً، وذلك أربعة أوجه، ثم قال والثالث. ما شد من الحديث فيما اشتهر من الحوادث، وعم به اللوى فورد محالماً للجماعة»^(٣).

وقد صربوا على ذلك أمثلة يكتفي منها بواحد، وهو ما رواه أبو داود، والترمذي، والسنائي، وابن ماجة من طريق عروة بن الربيع، عن مروان بن الحكم، عن سُرة بنت صفوان > أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مس ذكره

(١) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسن البصري (٢/ ١٦٨)، والتحرير مع شرحه التقرير لابن القيم (٢/ ٢٩٦).

(٢) أصول الكرخي (١/ ٣٦٨)، والتحرير لاس إمام (٢/ ٢٩٥).

(٣) أصول الردوي مع شرحه كشف الأسرار (٣/ ٧-٨).

فليتوضأ^(٧)

قال الأحناف: «حديث بسرة شاذ؛ لانهادها بروايته مع أن من الذكر مما ينكر في كل وقت، ويكثر السؤال عنه والحوار، والدواعي متوفرة على نقله؛ فلو كانت الطهارة مما تستقص به لوجب على النبي ﷺ إشاعته، وأن لا يقتصر على مخاطبة الأحاديث، بل يلقيه على عدد التواتر مألوفة في إشاعته حتى لا يمضي ذلك إلى إبطال صلاة أكثر الخلق وهم لا يشعرون، فحيث لم ينقله سوى الواحد دل على أنه سهو أو منسوخ؛ إذ القول بأن النبي -عليه السلام- حصها بتعليم هذا الحكم -مع أنها لا تحتاج إليه، ولم يعلم سائر الصحابة مع شدة الحاجة إليه- شنة المحال، ولا يقال. قد روى هذا الحديث أيضاً ابن عمر، وأبو هريرة، وجابر، وسالم،

(١) سنن أبي داود (٩٠/١) - كتاب الطهارة - باب الوضوء من من الذكر برقم (١٨١)، وسنن النسائي (١٠٨/١) - كتاب الطهارة - باب الوضوء من من الذكر برقم (١٦٣)، وسنن ابن ماجة (٣٨٨/١) - كتاب الطهارة - باب الوضوء من من الذكر برقم (٤٧٩) من طريق عروة عن مروان عن بسرة بنت صفوان - رضي الله عنها - قال البخاري أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة. جامع الترمذي (١٢٦/١).

وريد من خالد، وعائشة، وأم حبيبة، وغيرهم، فكيف يكون شاذاً مع رواية هؤلاء الكبار؟ لأننا نقول تلك الروايات مصطربة الأسانيد، غير صحيحة لضعف رواتها، ولمعارضتها أيضاً بروايات صحيحة تخالفها^(١).

ورد عليهم بما يلي:

- (١) أن الله تعالى لم يكلف رسوله إشاعة جميع الأحكام بل كلفه إشاعة العص وحوار له رد الخلق إلى خير الواحد في العص، فيحوز أن يكون ما نعم به البلوى من حملة ما تنقضي مصلحة الخلق أن يُردُّوا فيه إلى خير الواحد، ولا استحالة فيه، وعند ذلك يكون صدق الراوي ممكناً، فيجب تصديقه^(٢).
- (٢) أنه إنما يلزم توفر الدواعي على نقله أن لو كان لا طريق إلى إثباته سوى النقل المتواتر، أما إذا كان طريق معرفة ذلك إنما هو النظر فخير الواحد كاف فيه^(٣).

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٧١ - ٧٩)، وكنف الأسرار لفردوي (٣/ ١٨)

(٢) المستقصى للعلال (١/ ٣٦٨)، والتمحيص والتمهيد للحطيب (٢/ ١٠٣)

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للأمامي (٢/ ١٠٣)

(٣) أنه يجوز يكثر السؤال والحواب ولا يكثر النقل؛ ألا ترى أن الأدااختلف الناس في كلماته، وذلك مما يُسمع في اليوم خمس مرات، ولم تنقل نقلًا عامًا، وكذلك حج النبي ﷺ وتعليمه المناسك نقل إلينا أحيانًا مع وجود جمع عفير في الشعائر^(١).

(٤) أن قوههم. «يلزم من ذلك إبطال صلاة أكثر الخلق» غير مسلم؛ فإن من لم يبلغه ذلك فالنقص غير ثابت في حقه، ولا تكليف بمعرفة ما لم يقم عليه دليل^(٢).

السوع الثاني ما خالف العقل أو القرآن أو الحديث المتواتر أو الإجماع

يوحد في كلام كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة ردُّ الحديث بدعوى مخالفته للقرآن، فقد قال الإمام الشافعي: «قال أبو حنيفة في رجل من أهل دار الحرب تروح خمس نسوة في عقدة ثم أسلم هو وهر جميعًا وخرجوا إلى دار الإسلام: إنه يفرق بينه وبينهن

(١) التمهيد في أصول الفقه للكلودان (٨٨/٣)

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للأمامي (١٠٣/٢)

وقال الأوزاعي بلعاً أنه قال: أيتهم شاء وقال أبو يوسف: ما قال رسول الله ﷺ فهو كما قال، وقد بلعاً من هذا ما قال الأوزاعي، وهو عندنا شاذ، والشاذ من الحديث لا يؤخذ به، لأن الله تبارك وتعالى لم يحل إلا نكاح الأربع، فما كان من فوق ذلك كله محرام من الله في كتابه، فالخامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام^(١).

وقال الشافعي أيضاً: «قال أبو يوسف: والرواية تزدد كثرة، ويخرج منها ما لا يعرف، ولا يعرفه أهل الفقه، ولا يوافق الكتاب ولا السنة، فإياك وشاذ الحديث، وعليك بما عليه الجماعة من الحديث، وما يعرفه الفقهاء، وما يوافق الكتاب والسنة، فقس الأشياء على ذلك، فما خالف القرآن فليس عن رسول الله ﷺ، وإن جاءت به الرواية، فاجعل القرآن والسنة المعروفة لك إماماً قائداً، واتبع ذلك، وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوصح لك في القرآن والسنة».

ثم رد الإمام الشافعي على أبي يوسف قائلاً: «أما ما ذهب إليه

(١) سير الأوزاعي من الأم للشافعي (٢٥٤/٩)

من إبطال الحديث، وعرضه على القرآن، ولو كان كما ذهب إليه كان محجوجاً به وليس يخالف القرآن الحديث، ولكن حديث رسول الله ﷺ مبين معنى ما أراد الله خاصاً وعمماً وباسخاً ومنسوخاً، ثم يلزم الناس ما سنّ بفرص الله، فَمَنْ قِيلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قِيلَ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَانَ ذَلِكَ فِي عَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيهِمْ شَخَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء ٦٥)، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور ٦٣)، ثُمَّ قَالَ الشافعي رحمه الله تعالى ولو كان كما قال أبو يوسف دخل من رد الحديث عليه ما احتج به على الأوراعي، فلم يحج له المسح على الخمين، ولا تحريم جمع ما بين المرأة وعمتها، ولا تحريم كل ذي ناب من السباع، وغير ذلك^(١)

ثم جرى على ذلك المتأخرون، فجعلوا رد الحديث بالقرآن أصلاً من أصولهم؛ فقد قال الزدوي: «وأما الانقطاع الباطن

(١) سير الأوراعي من الأم للشافعي (١٨٩/٩-١٩٤)

هو عان' انقطاع بالمعارضة، وانقطاع لقصان وقصور في الناقل، أما الأول فإنه يظهر بالعرض على الأصول، فإذا حالف شيئاً من ذلك كان مردوداً منقطعاً؛ وذلك أربعة أوجه الأول ما خالف كتاب الله، والثاني ما خالف السنة المعروفة، والثالث ما شد من الحديث في أشهر من الحوادث، وعم به البلوى؛ فورد مخالفاً للحجة، والرابع أن يعرض عنه الأئمة من أصحاب النبي عليه السلام.

وقال العللاء البخاري: «اعلم أن خبر الواحد إذا ورد مخالفاً لمقتضى العقل؛ فإن أمكن تأويله من غير تعسف يقبل التأويل الصحيح، وإن لم يمكن تأويله إلا بتعسف لم يقبل؛ لأنه لو حار التأويل مع التعسف لبطل التناقص من الكلام كله، ويجب فيه لا يمكن تأويله القطع؛ على أن البي - عليه السلام - لم يقله إلا حكاية عن الغير، أو مع زيادة أو نقصان، وإن كان مخالفاً لصح الكتاب، أو للسنة المتواترة، أو للإجماع فكذلك؛ لأن هذه الأدلة قطعية، وخبر الواحد ظني، ولا تعارض بين القطعي والظني بوجه، بل الظني يسقط بمقابلة القطعي»^(١)

(١) كشف الأسرار للعللاء البخاري (٩/٣)

X-12/8年N3/4-年

№ 10 ↑ № 11 ↓ ← 2 I VIII → № 12 ↑ № 13 ↓ II K

1. Wahrscheinlichkeit

لقد ألف الشيخ عبد الله العُمَاري كتابه «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة»، وكان عرضه جمع عدد من الأحاديث الشاذة لعدم وجود كتاب مفرد فيها، وسمى العُمَاري كتابه عن تعريف الأحناف للشاذ، وقد اشتمل على ثلاثة وأربعين حديثاً

قال في خاتمة كتابه: «والشاهد الذي ذكرته في هذا الجزء، منه ما خالف القرآن، ومنه ما خالف الحديث المتواتر، ومنه ما خالف الإجماع، ومنه ما خالف قاعدة من القواعد المقررة»، ثم قال «وقد كتبت في الأفراد والعرائب كثير من الحماط، ولم يكتب في الأحاديث الشاذة أحدهم - فيما أعلم - فهذا الجزء أول ما كتبت فيه»^(١٢)

ويؤخذ على عمل العماري في كتابه ما يلي

(1) أن المهج العلمي يقتضي أن يقتصر على الأحاديث الصحيحة التي يرى أنها تخالف القرآن وغيره، إلا أنه أورد في كتابه

(١) الفوائد المقصودة (حصص ١٥٣).

الأحاديث الضعيفة والواهية^(٧)

(ب) أنه حكم على طائفة من أحاديث الصحيحين أو أحدهما بالشذوذ لمجرد توهم معارضتها للقرآن، أو العقل، أو غيرهما، وقد بلغت أربعة عشر حديثاً، منها ما سبق إليها، ومنها ما لم يُسقى إليها؛ وإليك إياها:

الحديث الأول: ما رواه البخاري، ومسلم عن أبي هريرة^(٨)، وابن عباس^(٩)، وعائشة^(١٠) - رضي الله عنهم - عن النبي ﷺ أنه قال: لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وقد أجمع أئمة الحديث على صحته

(١) انظر الأحاديث (١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٤٢)

(٢) رواه البخاري - كتاب الصلاة باب برقم (٤٣٧)، ومسلم (١٦/٣) - كتاب الصلاة برقم: (١١٨٥) فتح الباري (١/٦٣٤)

(٣) رواه البخاري - كتاب الصلاة باب هل تيش قبور مشركي الخاهلية برقم (٤٣٦)، ومسلم (١٥/٣) كتاب المساجد برقم (١١٨٧) فتح الباري (١/٦٣٣)

(٤) رواه البخاري - كتاب الخبائر باب ما مكروه من اتحاد المساجد على القصور برقم (١٣٣٠) فتح الباري (٣/٢٣٨)، ومسلم (١٥/٣)، كتاب المساجد برقم (١١٨١)

قال الفهاري: هذا حديث ثابت في الصحيحين وغيرهما من طرق، وقد عمل به كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين، ولم يتعطوا لما فيه من العلل التي تقتضي ترك العمل به؛ وذلك أن القرآن الكريم يعارض هذا الحديث من ثلاثة أوجه فذكرها، ويمكن تلخيص تلك الوجوه فيما يلي:

(أ) أن اليهود بسوا إلى الله تعالى القائنات التي لا تليق بالله تعالى، ولا تجوز في حقه، فكيف يتحدون قبور أنبيائه مساجد؟! هذا غير معقول.

(ب) أن اليهود يؤدون الأسياء، فكيف تتفق وأديتهم الأنبياء مع اتخاذ قبورهم مساجد؟! هذا غير معقول.

(ج) أن اليهود قتلة الأنبياء، فكيف يتحدون قبور أنبيائهم مساجد؟! هذا غير معقول.

قال الفهاري: وهذا من المسائل التي لم يتطرق لها أحد من العلماء قبلي.

أقول: هذه الوجوه شبهات واهية جداً، وقد رد عليها الشيخ محمد العراقي بما خلاصته: أن الصالحين من اليهود لم يشركوا في هذه الحرائم، وإنما فعلها الكفرة منهم، قال تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِمَّنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِمَّنْهُمْ دُونُ ذَلِكَ وَنُؤْنَهُمْ

بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ١٦٨]، والكفرة منهم سبوا إلى الأنبياء النفاضة وآذوهم وقتلوهم، والمؤمنون منهم بنوا على قبورهم مساجد ومعابد ذكرى لهم، ثم شرعوا يعبدونها، ثم حاء الإسلام فنهى عن ذلك كله^(١)

هذا، ولم يكن عن عهد الصحابة، والتابعين، وتابعيهم من المشاهد على القصور شيء في بلاد الإسلام لا في الحجاز، ولا اليمن، ولا الشام، ولا العراق، ولا مصر، ولا خراسان، ولا المغرب، ولم يكن قد أخذت مشهد لا على قبر نبوي ولا صاحب ولا أحد من أهل البيت ولا صالح أصلاً، بل عامة هذه المشاهد محدثة بعد ذلك، ولم تطهر في خلافة بني العباس في أوائدها وفي حال استقامتها؛ فإنهم حينئذ لم يكونوا يعظمون المشاهد، وكان طهورها وانتشارها حين صعدت خلافة بني العباس، وتفرقت الأمة، وكثر فيهم الربادقة الملبسون على المسلمين، وفشت فيهم كلمة أهل البدع، وذلك من دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة؛ فإنه إذ ذاك ظهرت القرامطة العبيدية القذاحية بأرض المغرب، ثم ظهر بنو

(١) نرائنا العسكري في ميران الشرع والمقل للعراقي (ص ١٤٢، ١٤٣)

بويه، وكان في كثير منهم رمدقة ومدع قوية، وفي دولتهم قوي بنو عبيد القداح، وفي دولتهم أظهر المشهد المنسوب إلى علي رضي الله عنه صاحب السيف، وإلا فقل ذلك لم يكن أحد يقول إن قبر علي هناك، وإنما دفن علي رضي الله عنه بقصر الإمارة بالكوفة^(١)

الحديث الثاني ما رواه البخاري^(٢)، ومسلم^(٣) عن أنس رضي الله عنه: «يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ فَنَقُولُ قَطُّ قَطُّ»، وله شاهد عن أبي هريرة^(٤).

قال البخاري هذا الحديث أتى بزيادة عما في القرآن؛ فإن الله تعالى قال: ﴿يَوْمَ نَقُولُ بِحَنَمٍ هَلْ أَمَلَّاتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [٣٠]، وهذا الحديث - وإن كان صحيحاً - ليس في قوة القرآن،

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٧/٤٦٦)

(٢) صحيح البخاري - كتاب الأيمان - باب الخلف بمرءة الله برقم (٦٦٦١) فتح الباري (١١/٥٥٤).

(٣) صحيح مسلم (٩/١٨١) - كتاب الجنة ومعيمها برقم (٧١٠٦)

(٤) صحيح البخاري - كتاب التصدير - باب من يقول هَلْ مِنْ مَزِيدٍ برقم (٤٨٥٠) فتح الباري (٨/٤٧٠)، وصحيح مسلم (٩/١٨٠) - كتاب الجنة برقم (٧١٠٤)

فلا يجوز أن يُقطع بها فيه من الريادة، ويجعل صفةً لله تعالى

وسلك الشيخ مسلك جمهور المتكلمين في إنكار الصفات الحرة، وهذا حيد عن الصواب الذي عليه أئمة أهل الحديث من إثبات ما أثبتته الله لنفسه من الصفات، وبهي مشابهتها لصفات المخلوقات عنه، وتمويص العلم بحقائقها إلى الله تعالى؛ فقد قال إسحاق بن منصور الكوسج قلت لأحمد بن حنبل، فذكر أحاديث؛ منها: حديث «اشتكت النار إلى ربها حتى يضع قدمه فيها» أليس تقول هذه الأحاديث؟ قال أحمد: صحيح وقال إسحاق بن راهويه: صحيح، ولا يدعه إلا مبتدع، أو ضعيف الرأي^(١).

وقال الحافظ ابن رجب «وأما أهل العلم والإيمان فيعلمون أن ذلك كله مُتَلَقَّى مما جاء به الرسول ﷺ وأن ما جاء به من ذلك عن ربه فهو الحق الذي لا مزيد عليه، ولا عدول عنه، وأنه لا سبيل لتلقي الهدى إلا منه، وأنه ليس في كتاب الله، ولا سنة رسوله الصحيحة ما طاهره كهر أو تشبيه، أو مستحيل، بل كل ما أثبتته الله

(١) رواد ابن عبد البر في التمهيد موسوعة شروح الموطأ (٢٤٦/٧)

لنفسه، أو أثنته له رسوله، فإنه حق وصدق، يحجب اعتقاد ثبوته مع نفي التمثيل عنه، فكما أن الله ليس كمثله شيء في ذاته، فكذلك في صفاته، وما أشكل فهمه من ذلك، فإنه يقال فيه ما مدح الله الراسخين من أهل العلم، أنهم يقولون عند المتشابهات: ﴿كُلُّ مَنْ عَمِدَ رَبَّنَا وَمَا بَدَّكَرُ إِلَّا أَوْتُوا الْأَنْسِبَ﴾ [آل عمران ٧]، وما أمر به رسول الله ﷺ في متشابه الكتاب، أنه يرد إلى عالمه، والله يقول الحق ويهدي السبيل، وكلمة السلف وأئمة أهل الحديث متفقة على أن آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة كلها تمر كما جاءت من غير تشبيه ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل،^(١)

الحديث الثالث. ما رواه البخاري^(٢) ومسلم^(٣) عن أس بن أس رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ «ما بعث بي إلا أنذر أمته الأعور الكتاب، ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، وإن بين عينيه مكتوب كافر»

(١) فتح الباري لابن رجب (٧/ ٢٣٣-٢٣٤)

(٢) صحيح البخاري كتاب الفتن باب ذكر الدجال برقم (٧١٣١) فتح الباري (١٣/ ٩٧)

(٣) صحيح مسلم (٩/ ٢٦٤) - كتاب الفتن برقم (٧٢٩٠)

ويشهد له ما رواه البخاري^(٧) ومسلم^(٨) عن ابن عمر، قال: ذكر الدجال عند النبي ﷺ فقال: «إن الله لا يحفى عليكم، إن الله ليس بأعمور - وأشار بيده إلى عينه - وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه طافية»

لم يحكم البخاري على الحديث بالشذوذ بل أوله فقال معناه «صفة البصر، أو الخط والكلاءة»، فالحديث ليس على شرطه؛ وأخرى به أن لا يورده هنا، إلا أن تأويله لصفة العين مخالف لما عليه أئمة الحديث من إثبات العين لله تعالى؛ فقد عقد الإمام البخاري في كتاب التوحيد - باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَنُصْغَعَنَّ عَلَى عَنِّي﴾ [طه ٣٩]، وروى تحته حديث الدجال^(٩)

وقال الإمام ابن خزيمة: «فواجب على كل مؤمن أن يشت الخالقه وبارئته ما ثبت الخالق البارئ لنفسه من العين، وغير مؤمن من يفي عن الله تبارك وتعالى ما قد شته الله في محكم تنزيله،

(١) صحيح البخاري - كتاب التوحيد - باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَنُصْغَعَنَّ عَلَى عَنِّي﴾ برقم: (٧٤٠٧). فتح الباري (١٣/٤٠١).

(٢) صحيح مسلم (٩/٢٦٣) - كتاب الفتن - برقم (٧٢٨٨)

(٣) صحيح البخاري - فتح الباري (١٣/٤٠١).

ببيان النبي ﷺ الذي جعله الله مبيهاً عنه -عز وجل-، فيتبين النبي ﷺ أن الله عيني، فكان بيانه موافقاً لبيان محكم التريل، الذي هو مسطور بين الدفتين، مقروء في المحاريب والكتائب^(١)

وقال البيهقي: «والذي يدل عليه ظاهر الكتاب والسنة من إثبات العين له صفة لا من حيث الخدقة أولى»^(٢)

وقال الإمام الأشعري «وأجمعت المعتزلة بأسرها على إنكار العين واليد» ثم قال «وقال أهل السنة وأصحاب الحديث. ليس محسوم ولا يشبه الأشياء، وأنه على العرش، كما قال عز وجل: ﴿الَّذِينَ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ [طه ٥] ولا يقدم بين يدي الله في القول بل بقول: استوى بلا كيف، وأنه نور كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور ٣٥]، وأن له وجهاً كما قال الله: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ رُكْنٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين كما قال: ﴿خَلَقْتُ بَيْدَيَّ﴾ [ص ٧٥]، وأن له عينين، كما قال: ﴿تَحَرَّى بَاعْغِيَّتَا﴾ [النمر ١٤]^(٣)

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة (٩٧/٢).

(٢) كتاب الأسماء والصفات للبيهقي (١١٦-١١٧/٢).

(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٤٨-٢٦٠-٣٢٠/١).

الحديث الرابع: علق البخاري^(١) فقال: وقال عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك: لا شخص أعير من الله

قال العمري تبعاً لكل من الخطابي، وابن فورك، وابن بطال «اختلعت ألفاظ الحديث» فهي رواية: «لا شخص»، وفي أخرى «لا أحد»، ولم يختلف في حديث ابن مسعود أنه يلفظ «لا أحد»، فظهر أن لفظ «شخص» جاء موضع «أحد»، فكأنه من تصرف الراوي فلا يجوز أن يوصف بأن الله شخص»

قال ابن حجر: «طعن الخطابي ومن تبعه مبني على تمرد عبيد الله بن عمرو به، وليس كذلك، ورد الروايات الصحيحة والطعن في أئمة الحديث الصائين مع إمكان توجيه ما رووا من الأمور التي أقدم عليها كثير من غير أهل الحديث، وهو يقتضي قصور فهم من فعل ذلك منهم»^(٢).

(١) صحيح البخاري كتاب التوحيد باب قول النبي ﷺ: لا شخص أعير من الله بحديث (٧٤١٦) فتح الباري (٤١١/١٣)

(٢) فتح الباري (٤١٣/١٣)

ويشير ابن حجر إلى أن معظم رواية حديث المغيرة رَوَاهُ بلفظ «لا شخص» وهو كذلك؛ فقد وصل الدارمي^(١) ما علقه البخاري من طريق زكريا بن عدي، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك بن عمير به، ولفظه: «ولا شخص أغبر من الله، ولا أحب إليه من المعاذير»

ورواه مسلم^(٢) من طريق أبي كامل فضيل بن حسين الجحدري، عن أبي عوانة، عن عبد الملك بن عمير، ولفظه: «ولا شخص أغبر من الله، ولا شخص أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك».

وأخرج الإسماعيلي^(٣)، من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، عن أبي عوانة، عن عبد الملك به، ولفظه: «لا شخص».

ورواه ابن أبي عاصم^(٤) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، ومحمد بن عبيد بن حساب [وهما ثقتان] عن أبي عوانة، عن عبد

(١) سنن الدارمي (ص ٧٠٢) - كتاب النكاح - باب في العبرة برقم (٢٢٣١)

(٢) صحيح مسلم (٥/ ٣٧٠ - ٣٧١) - كتاب اللعان برقم (٣٧٤٣)

(٣) فتح الباري (١٣/ ٤١٣)

(٤) السنن (١/ ٣٦٤-٣٦٥) برقم (٥٣٤).

الملك بن عمير، عن وراد - كاتب المعيرة بن شعبة - عن المغيرة بن شعبة، قال قال رسول الله ﷺ: «لا شخص أخير من الله تعالى، ولا شخص أحب إليه العذر من الله عز وجل»

وحاء ذكر لفظ. «لا أحد» في حديث عبد الله بن مسعود؛ فقد روى البخاري^(١)، ومسلم^(٢) عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً «لا أحد أخير من الله...» الحديث.

ولم يُذكر. «لا شخص» و«لا أحد» في بعض طرق الحديث؛ فقد روى البخاري^(٣) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن أبي عوانة، عن عبد الملك بن وهب، ولفظه: «والله، لأنا أخير منه، والله أخير مني»

أقول. مدار الحديث على عبد الملك بن عمير، وقد تكلم في حفظه أحمد، وابن معين في رواية، وفي أخرى: ثقة إلا أنه أخطأ في

(١) صحيح البخاري كتاب التفسير باب قوله: «وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقْرَأُونَ»
بينها وبين... برقم (٤٦٣٤) فتح الباري (١/١٥١)

(٢) صحيح مسلم (٩/٨٠) كتاب التوبة برقم (٦٩٢٤)

(٣) صحيح البخاري - كتاب التوحيد - باب قول النبي ﷺ: «لا شخص أخير من الله» برقم: (٧٤١٦). فتح الباري (١٣/٤١١)

حديث أو حديثين^(٧)، وأبو حاتم^(٨)، ووثقه ابن معين، والمعجلي،
والسائي، وابن نمير، وقال ابن حجر «وأخرج له الشيخان من
رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه
في المتابعات، وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه لكبر سبه؛ لأنه عاش
مائة وثلاث سنين^(٩)، وشيخه ورّاد وثقه ابن حبان، وتبعه الذهبي
وابن حجر، وليس لهم سلف من المتقدمين، اللهم إلا اعتبروا رواية
الشيخين لحديثه توثيقاً منها له على ما قرره ابن حجر^(١٠)، ومن أحل
ما قيل في عبد الملك قال السيهقي: ورواه عبد الملك بن عمير عن
وراد عن المعيرة بن شعبة عن لوط لم يتابع عليه^(١١) فتحصل من هذا
أن العمدة في الباب على حديث ابن مسعود، وليس فيه وصف الله
تعالى بأنه شخص، والله أعلم.

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢٠، ٦٢١).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٣٧٠-٣٧٦).

(٣) هدي الساري لابن حجر (٤٤٣).

(٤) هدي الساري لابن حجر (ص ٤٠٣).

(٥) كتاب الأسماء والصفات للسيهقي (٢/ ٥٤).

الحديث الخامس ما روى البخاري^(١) من طريق شيبان وجريز، ومسلم^(٢) من طريق فضيل بن عياض، ثلاثتهم عن منصور، عن إبراهيم الحمصي، عن عبيدة، عن عبد الله بن مسعود **رضي الله عنه** قال جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله **ﷺ** فقال يا محمد! إنا نحد أن الله يجعل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول أنا الملك، فصحك النبي **ﷺ** حتى بدت بواجده تصديقاً لقول الحبر، ثم قرأ رسول الله **ﷺ** ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ خَمْبًا قَبَضَتْهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَأَسْمَوَاتٌ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الرمر ٦٧]، وفي رواية هؤلاء تصديقاً له.

(١) صحيح البخاري كتاب التفسير باب قوله تعالى ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ برقم (٤٨١١) فتح الباري (٨/٤٢٢)، و- كتاب التوحيد - باب كلام الرب يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم برقم (٧٥١٣) فتح الباري (١٣/٤٨٢)

(٢) صحيح مسلم (٩/١٢٧) - صفات المنافقين - برقم (٦٩٧٧)

ورواه البخاري^(٧)، ومسلم^(٨) من طريق حفص بن عياث، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله الحديث

ورواه البخاري^(٩)، ومسلم^(١٠) من طريق كل من أبي معاوية، وعيسى بن يونس، وجريز، عن الأعمش به، ورواد في حديث جريز: تصديقاً له تعجباً لما قال.

ورواه البخاري^(١١) من طريق يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن منصور وسليمان، عن إبراهيم عن عبيدة، عن عبد الله قال اس خريمة. الجواد قد يكثر في بعض الأوقات؛ وهم

(١) صحيح البخاري - كتاب التوحيد - باب قول الله عز وجل «إنا حلفت سدى» برقم: (٧٤١٥)، فتح الباري (١٣/٤٠٤).

(٢) صحيح مسلم (٩/١٢٨) - صفات المنافقين - برقم (٦٩٧٩)

(٣) صحيح البخاري - كتاب التوحيد برقم (٧٤٥١)، فتح الباري (١٣/٤٤٧) من طريق أبي عوانة عن الأعمش به.

(٤) صحيح مسلم (٩/١٢٩) صفات المنافقين برقم (٦٩٨٠)

(٥) صحيح البخاري - كتاب التوحيد - باب قول الله عز وجل «إنا حلفت سدى» برقم (٧٤١٤) فتح الباري (١٣/٤٠٤)

يحيى بن سعيد في إسناد خبر الأعمش، مع حفظه وإتقانه وعلمه بالأحبار، فقال «عن عبيدة عن عبد الله»، وإنما هو «عن علقمة»، وأما خبر منصور فهو عن إبراهيم، عن عبيدة عن عبد الله، والإسنادان ثنائان صحيحان «منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله»، و«الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة، عن عبد الله»، غير مستنكر لإبراهيم النخعي - مع علمه وطول محالته أصحاب ابن مسعود - أن يروي خبراً عن جماعة من أصحاب ابن مسعود عنه^(١)، وقال الدارقطني «وحدث عبيدة أثبت»^(٢)

قال العماري ناقلًا عن الخطابي مقررًا له: «وأما صحكه عليه السلام من قول اليهود فيحتمل الرضا والإكثار، وأما قول الراوي «تصديقًا له» فطعن منه وحسبان، وقد جاء الحديث من عدة طرق ليس فيها هذه الريادة

وهذا التأويل تعسف يبين مخالف لطاهر الحديث وسياقه، ومستنكر أيضًا لما فيه من نسبة ما لا يليق إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وتحطئة

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢/ ١٨٣).

(٢) علل الدارقطني (٥/ ١٨) برقم (٨٠٥).

الصحابي في روايته بلا مستند؛ فقد قال ابن خزيمة: ورغم من كان يصاهي بعض مذهب مذهب الجهمية أن حبر ابن مسعود إنما ذكر اليهودي أن الله يمسك السماوات على أصبع الحديث تمامه، وأبكر أن يكون النبي ﷺ ضحك تعجباً وتصديقاً له، فقال إنما هذا من قول ابن مسعود؛ لأن النبي ﷺ إنما ضحك تعجباً لا تصديقاً لليهودي، وقد كثر تعجبي من إنكاره ودفعه هذا الخبر، وقد أجل الله قدر بيته ﷺ عن أن يوصف الخالق البارئ بحضرة به ليس من صفاته، فيسمعه فيضحك عده، ويجعل بدل وجوب الكبر والعضب على المتكلم به ضحكاً تبدو بواحدة تصديقاً وتعجباً لقائله، لا يصف النبي ﷺ هذه الصفة مؤمن مصدق برسالته،^(١)

وقال النووي: «ظاهر الحديث أن النبي ﷺ صدق الخبر في قوله: إن الله تعالى يقبض السموات والأرضين، والمخلوقات بالأصابع، ثم قرأ الآية التي فيها الإشارة إلى نحو ما يقول»^(٢)

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢/١٧٨-١٩٩).

(٢) المهاج في شرح صحيح مسلم من الخجاج (٩/١٢٨).

وقال ابن حجر «ولو كان الأمر على خلاف ما فهمه الراوي بالطل للرم منه تقرير النبي ﷺ على الناطل وسكوته عن الإنكار، وحاشا لله من ذلك»^(١).

ويشهد لحديث ابن مسعود ما رواه مسلم^(٢) عن عبد الله بن عمرو بن العاص {أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصفّره حيث يشاء»

والصواب في هذه الأحاديث ما كان عليه أهل السنة والخمعة، فقد قال وكيع «نسلم هذه الأحاديث، ولا نقول فيها. كيف كذا؟ ولا لم كذا؟» يعني حديث ابن مسعود «ويحمل السموات على إصبع، والجبال على إصبع»، و «قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن»، ويحويها من الأحاديث^(٣)

(١) فتح الباري (١٣/ ٤١٠).

(٢) صحيح مسلم (٨/ ٤١٩-٤٢٠) - كتاب القدر برقم (٦٦٩٢).

(٣) السنة لعبد الله بن أحمد (ص ٢٦٧) برقم (٤٩٥).

أما دعوى أن كثيراً من طرق الحديث الحالية من زيادة «تصديقاً» فمردودة؛ لأنها ذكرت في طريق منصور، عن إبراهيم الحنفي، عن عبدة، وهي أصح طرق الحديث، وقد رواها عنه كل من شيان، وجريز، وفصيل بن عياض، وذكرت أيضاً في إحدى طرق حديث الأعمش، وقد رواها عنه جرير، والله أعلم.

الحديث السادس. ما رواه مسلم^(١) عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه قال في حديث طويل: «كنت لي حارية ترعى غنماً لي فأثبت رسول الله بها فقال: «أين الله؟» قالت في السماء، قل «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»

وقد أجمع أئمة الحديث على صحته، ولم يطمع فيه أحد، حتى جاء الشيخ الكوثري فصعفه^(٢)، وقلده العماري فقال الحديث شاذ؛ لمخالفته لما تواتر عن النبي أنه كان إذا أتاه شخص يريد الإسلام، سأله عن الشهادتين، فإذا قلها بحكم بإسلامه، ثم أعلل الحديث برواياته الأخرى وهي ضعيفة، وهذا تصرف عريب؛ فإنه

(١) صحيح مسلم (٣/ ٢٣-٢٧) - كتاب المساجد - برقم (١١٩٩)

(٢) تعليق الكوثري على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٤٢١-٤٢٢)

لا نعلُّ أُنْدَارَ رواية صحيحة برواية ضعيفة.

وكثيراً ما يُعلُّ الغماري الأحاديث الصحيحة بمخالفتها للقرآن، لكنه هنا ضعف حديث الحارثية مع موافقته له، قال تعالى: ﴿أُمِيتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [النك ١٦]، قال البيهقي «معنى قوله في الكتاب ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ مَنْ فَوْقَ السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا قَالَ: ﴿الرَّخْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه ٥]، وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السموات، فهو على العرش كما أخبر بلا كيف، بائن من خلقه، غير مُماسٍّ من خلقه، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (٧).

وقال البيهقي في موضع آخر: «وقال: ﴿أُمِيتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [النك ١٦] وأراد مَنْ فَوْقَ السَّمَاءِ، كما قال: ﴿وَلَأَصْلَحَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ الْكَلْبِ﴾ [طه ٧١]، يعني على جذوع الكلب، وقال: ﴿فَيَسْجُدُوا لِلْأَرْضِ﴾ [البقرة ٢٢]، يعني على الأرض، وكل ما علا فهو سماء، والعرش أعلى السموات، فمعنى الآية والله أعلم أُمِيتُمْ مَنْ عَلَى الْعَرْشِ، كما صرح به في سائر الآيات» (٨).

(١) مساقب الشافعي للبيهقي (١/٣٩٧-٣٩٨).

(٢) الاعتماد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي (ص ١١٦).

الحديث السابع: ما رواه مسلم^(٧) من طريق مروان بن معاوية،
ومحمد بن عبيد قرقها - وابن حبان^(٨) من طريق يعلى بن عبيد،
كلهم عن يزيد بن كيسان، عن أبي حارم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله ﷺ «استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي،
واستأذنته أن أرور قبرها فأذن لي»

قال النووي: «فيه جواز زيارة المشركين في الحياة، وقبورهم
بعد الوفاة؛ لأنه إذا جازت زيارتهم بعد الوفاة فهي الحياة أولى، وقد
قال الله تعالى: ﴿وَصَاحِبَيْهِمَا فِي الْأُتُنِ مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: ١٥٠]، وفيه
الهي عن الاستعمار للكمار»^(٩)

الحديث الثامن: ما رواه مسلم^(١٠) من طريق عمان، وأحمد^(١١)
من طريق وكيع، وأبو داود^(١٢) من طريق موسى بن إسماعيل،

(١) صحيح مسلم (٤/ ٤٩) - كتاب العتات برقم (٢٢٥٥، ٢٢٥٦)

(٢) الإحسان (٧/ ٤٤٠-٤٤١)

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم من حجاج (٤/ ٤٨)

(٤) صحيح مسلم (٢/ ٧٤) - كتاب الإيمان برقم (٤٩٩)

(٥) مسند أحمد (١٩، ٢٢٨) برقم (١٢١٩٢، ٤٧١٨)

(٦) سنن أبي داود (٤/ ٣٠٢) - كتاب السنن - باب في نزاري المشركين برقم (٤٧١٨)

ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن ثابت عن أنس؛ أن رجلاً قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: «في النار»، فلما قضى دعاءه فقال: «إن أبي وأباك في النار»

قال الإمام النووي: «فيه أن من مات على الكفر فهو من أهل النار، ولا تنفعه قراءة المقربين، وفيه أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاحضة قتل بلوغ الدعوة؛ فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم»^(١)

وقال الإمام البيهقي: «وكيف لا يكون أبواه وجده عليهم السلام هذه الصفة في الآخرة؟» وقد كانوا يعبدون الوثن حتى ماتوا، ولم يديروا دين عيسى بن مريم -عليه السلام-، وأمرهم لا يقدر في نسب رسول الله ﷺ؛ لأن أنكحة الكفار صحيحة، ألا تراهم يُسلمون مع زوجاتهم، فلا يلزمهم تجديد العقد، ولا مفارقتهم إذا كان مثله يجوز في الإسلام»^(٢).

(١) المنهاج شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٧٤)

(٢) دلائل النبوة للبيهقي (١/ ١٩٢، ١٩٣).

قال العماري بعد أن ذكر حديث أبي هريرة: «هذا الحديث شاذ لمخالفته لآيات القرآن الكريم»، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنعام: ١٥]، وقال في حق العرب: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [سورة الأنعام: ٤٤]، وأُمُّ السَّيِّدِ عَاشَتْ فِي فِتْرَةِ النَّبِوَةِ لَمْ يَأْتِهَا نَذِيرٌ وَلَا عَلِمَتْ بِهِ، فَالْعَذَابُ مَهْمِي عَنْهَا بِصِرَاحَةٍ هَذِهِ الْآيَاتُ، وَالحديث المذكور في مَهْمِي مَعَ الْإِسْتِعْصَارِ عَنْهَا شَاذٌ لَا يَعْمَلُ بِهِ، وَخَبَرُ الْإِسْحَادِ لَا يَقْدُمُ عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أُسِّ فَقَالَ: «هذا الحديث بهذا اللفظ شاذ مردود لما مر بيانه آنفاً»

ويمكن أن يُردَّ على العماري بما يلي

- (أ) أن الحديثين موافقان للقرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٠٣] أي كنتم على طرف النار، من مات منكم أوثق في النار، فبعث الله محمدًا ﷺ فاستفدكم به من تلك الحفرة، فدلَّت الآية على أن من أشرك من أهل الجاهلية فهو في النار^(١)
- (ب) أنهما موافقان أيضًا للإجماع، فقد قال الشيخ مُلَّا علي القاري تحت إجماع السلف والخلف على عدم نجاسة أبي السَّيِّدِ ﷺ

(١) تفسير الطبري (٥/٦٥٧)

«اتفق السلف والخلف؛ من الصحابة، والتابعين، والأئمة الأربعة، وسائر المجتهدين على ذلك من غير خلاف لما هالك، والخلاف في اللاحق لا يقدح في الإجماع السابق، سواء يكون من حسن المخالف أو صنف الموافق»^(١).

(ح) أن قوله تعالى ﴿وَمَا هَلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] أي نذير يختص بهم، وإلا فقد بلغتهم دعوة التوحيد التي أرسل بها إبراهيم وغيره من الأنبياء

أما قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ فمعناه معذبين في الدنيا؛ فإنه قال عقبه: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْنَا الْقَوْلُ فَنْدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾، وقد قال تعالى أيضًا ﴿وَمَا هَلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مُنْذِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٦] وذكرى ﴿وَمَا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨-٢٠٩]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى نَبْعَثَ فِي كُلِّ قَرْيَةٍ رَسُولًا نَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [القصص: ٥٩].

والحاصل أن الله يعاقب في الآخرة من بلغته دعوة نبي من الأنبياء، وإن لم يكن ذلك السي محتضاً به، وإما المعدور من لم تبلغه

(١) أدله معتقد أبي حنيفة، ص ١١٠ مجموع عقيدة الموحدين (ص ٤٨٠)

الدعوة، والله أعلم

الحديث التاسع. روى مسلم^(١) من طريق حجاج بن محمد قال قال ابن جريح أحمر بن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة قال قال أحد رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم -عليه السلام- بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة،» فيما بين العصر إلى الليل»

قال العمري «هذا الحديث شاذ؛ لأنه يعيد خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، مع أن القرآن يفيد أن خلق السموات والأرض معاً كان في ستة أيام، وقد علل البحاري هذا الحديث في التاريخ فقال: رواه بعضهم عن أبي هريرة، عن كعب الأحبار، وهو الأصح».

(١) صحيح مسلم (١٣١/٩) - كتاب صفات المنافقين برقم (٦٩٨٥)

أقول: قال ابن كثير مفسراً للكلام البحاري: يعني أن هذا الحديث مما سمعه أبو هريرة، وتلقاه من كعب الأحبار؛ فإنها كنا يصطحبان ويتحاليان للحديث، فهذا يحدثه عن صحفه، وهذا يحدثه بما يصدقه عن النبي ﷺ، فكان هذا الحديث مما تلقاه أبو هريرة، عن كعب، عن صحفه، فوهم بعض الرواة؛ فجعله مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ثم في منته غرامة شديدة، فمن ذلك أنه ليس فيه ذكر خلق السموات، وفيه ذكر خلق الأرض، وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلاف القرآن؛ لأن الأرض خلقت في أربعة أيام، ثم خلقت السموات في يومين من دخان^(١).

وأعله علي بن المديني بعله أخرى، فقد قال محمد بن يحيى الذهلي: سألت علي بن المديني عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «خلق الله التربة يوم السبت»، فقال: هذا حديث مدي؛ رواه هشام بن يوسف، عن ابن جريح، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال أخذ رسول الله ﷺ بيدي قال علي وشبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى، وقال

(١) البداية والنهاية لابن كثير (١/٣٢-٣٣)

لي: شبك بيدي أيوب من خالد وقال لي: شبك بيدي عبد الله من رافع، وقال لي شبك بيدي أبو هريرة رضي الله عنه، وقال لي شبك بيدي أبو القاسم رضي الله عنه وقال لي «خلق الله الأرض يوم السبت...» وذكر الحديث نحوه، قال علي بن المديني: «وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى ^(١)» ^(٢)

قال ابن تيمية: «روى مسلم: «خلق الله التربة يوم السبت»، وبارعه فيه من هو أعلم منه: كيحيى بن معين، والبخاري، وغيرهما؛ فبيّنوا أن هذا غلط ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، والحجة مع هؤلاء؛ فإنه قد ثبت بالكتاب، والسنة، والإجماع أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأن آخر ما خلقه هو آدم، وكان خلقه يوم الجمعة، وهذا الحديث المختلف فيه يقتضي أنه خلق ذلك في الأيام السبعة، ولكن جمهور متون الصحيحين متفق عليها بين أئمة الحديث، تلقوها بالقول، وأجمعوا عليها، وهم

(١) هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، قال أحمد: تركوا حديثه، وانتمه يحيى بن سعد وابن سعد بالكاتب نهى عن الكمال (٢/ ١٨٤)، ومبران الاعتدال (١/ ٥٧)

(٢) كتاب الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢٥٥-٢٥٦)

يعلمون علم قطعاً أن النبي ﷺ قاهها^(٧)

أقول. في سند حديث أبي هريرة أيوب بن خالد الأنصاري، وهو ضعيف؛ فقد قال الأزدي: ليس حديثه بذلك، تكلم فيه أهل الحديث وكان يحكى من سعيد وطرأوه لا يكتبون حديثه، وقال ابن حجر: فيه لين^(٨)، فهو الأحق بأن يُحمل الخطأ عليه، والله أعلم وقد ذهب جماعة من أهل العلم - منهم ابن حبان، وأبو بكر ابن الأساري، وابن الجوري، والشوكاني، والمعلمي، والألباني - إلى صحة هذا الحديث، وأنه لا تعارض بينه وبين القرآن؛ فالقرآن أحرر أن خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وهذا الحديث تعرض لذكر خلق ما على الأرض؛ من تراب، وحبال، وغير ذلك، فهذه الأيام السبعة ليست هي الأيام الستة المذكورة في القرآن^(٩)

(١) قاعدة حبله في التوسل والوسيلة للإمام ابن سبويه (ص ١٧٢-١٧٣)

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (١/٢٠٢)، وتقريب التهذيب له أيضاً (١/١٥٩،

(١٦٠)

(٣) الإحسان لابن طه (١٤/٣٠) برقم (٦١٦١)، و زاد المير لاس الحوري

(٧/٢٤٣)، وفتح القدير (١/٦٢)، والأنوار الكاشفة للمعلمي (ص ١٨٥-

١٩٠)، وتعليق الألباني على مشكاة المصابيح (٣/١٥٩٨) برقم (٥٧٣٥)

وفي الجملة؛ فالحديث يصلح أن يكون مثلاً للنوع الثاني من أنواع الحديث الشاذ.

الحديث العاشر. روى مسلم^(١) من طريق أبي عوانة، وأيوب بن عائد الطائي، عن بكير بن الأنخس، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ قال حرص الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحصر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة.

قال الفهرري. [هذا الحديث شاذ]، لأن النبي ﷺ لم يصل في الخوف ركعة، ولو كانت واجبة ما تركها

أقول. في حديث ابن عباس الاختصار في الخوف على ركعة واحدة، وبه قال إسحاق والثوري ومن تبعهم، وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين، ومنهم من قيد ذلك بشدة الخوف، واستدلوا بظاهر قوله تعالى ﴿وَيَذَّكَّرُ بِهِمْ فَأَقْبَمَتْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنَقُصَّ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَخَلَ وَلِيًا أَحَدُوا سَلَحَتْهُمْ فَبَدَأَ سَخَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ زُرَائِكُمْ وَتَنَاتِ طَائِفَةٌ أُحْرَكِ ثُمَّ يُصْوَافُ يُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]

(١) صحيح مسلم (٣/ ٢٠٢) - كتاب صلاة المسافرين برقم (١٥٧٣٤ - ١٥٧٣)

الحديث الحادي عشر^(١) ما رواه مسلم^(٢) من طريق عكرمة بن عمار، عن أبي زُمَيْل، عن ابن عباس { قال كان المسلمون لا يطيرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله، ثلاث أعطيهم! قال «نعم»، قال: عدي أحسن العرب وأحمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوحكها، قال «نعم»، قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك! قال «نعم»، قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين! قال «نعم»

قال الغمري. هذا الحديث شاذ منكر، لأنه يخالف ما ثبت في كتب السيرة، فالنبي ﷺ تروح أم حبيبة وهي بالحبيشة حين هاجرت إليها، وأصدقها الحاشي عنه أربعمائة دينار، وهذا متفق عليه عند أهل التاريخ

أقول قال البيهقي «فهذا أحد ما اختلف البخاري ومسلم فيه، فأحرجه مسلم بن الحجاج، وتركه البخاري، وكان لا يحتج في كتابه الصحيح بعكرمة بن عمار، وقال لم يكن عنده كتاب فاصطرب حديثه وهذا الحديث في قصة أم حبيبة > قد أجمع

(١) صحيح مسلم (٢٧٩/٦) - كتاب فضائل الصحابة برقم (٦٣٥٩)

أهل المعازي على خلافه؛ فإنهم لم يحنلوا في أن تزويج أم حبيبة
 > كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض
 الحبشة، وإنما رجعوا زمن خيبر؛ فتزويج أم حبيبة كان قبله،
 وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح أي فتح مكة بعد
 نكاحها بستين أو ثلاث، فكيف يصح أن يكون تزويجها
 بمسألتها؟!».

وقال ابن حزم: «وهذا هو الكذب المحدث؛ لأن نكاح رسول
 الله ﷺ أم حبيبة كان وهي بأرض الحبشة مهاجرة، وأبو سفيان كان
 بمكة قبل الفتح بمدة طويلة، ولم يُسلم أبو سفيان إلا ليلة يوم
 الفتح، ولأن الصحيح عنه ﷺ قوله: «إنا لا نستعمل على عملنا من
 أراد»، روي ذلك من طريق أبي موسى الأشعري، فظهر كذب
 رواية عكرمة بن عمار بيقين لا إشكال فيه، ولا يجوز - ضرورة -
 هذا الخبر من أن عكرمة بن عمار وضعه، أو أحده عن كذاب
 وضعه فدلسه هو إلى أبي رميل، وكلتاها مسقطة لعدالته مطلة
 لروايته». (٧)

(١) الإحكام لأصول الأحكام لاس حرم (٦/ ١٠٠٤ - ١٠٠٥)

وقد أحسب عن هذا الإشكال بأحوية؛ منها أنه أراد أن يحدد العقد لما فيه يعبر إده من العضاضة عليه، ومنها أنه اعتقد انصاح نكاح ابنته بإسلامه، ومنها أنه أراد أن يزوجه ابنته الأخرى عمرة لما رأى في ذلك من الشرف له، واستعان بأختها أم حبية كما في الصحيحين، وإنما وهم الراوي في تسميته أم حبيبة^(٧)

قال الخافظ ابن حجر «وأكره -أي حديث عكرمة بن عمر- الأئمة، وبالع ابن حزم في إنكاره، وأجابوا بتأويلات بعيدة»^(٨)

الحديث الثاني عشر: ما رواه مسلم^(٩) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجلٌ أعمى فقال يا رسول الله، إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى دعاه فقال: «هل تسمع النداء بالصلاة؟» قال: نعم، قال: «فأجب».

(١) البداية والنهاية لابن كثير (١٤٨/٦)

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٩٦/٩)

(٣) صحيح مسلم (١٥٧/٣) - كتاب المساجد برفم (١٤٨٤)

قال الغمري هذا الحديث شاذ، ونقل الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي^(١) عن بعضهم أنه لا يعلم أحداً أحد بذلك، ومما يدل على شذوذه حديث عثبان بن مالك، وهو من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد بدرًا من الأنصار؛ أنه أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله، إني قد أنكرت بصري، وأنا أصلي لقومي، وإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم، ولم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي لهم، وددت أنك يا رسول الله تأتي فتصلي في مصلي فأتحذه مصلي، قال فقال رسول الله ﷺ سأفعل إن شاء الله، رواه البخاري ومسلم وغيره، وفيه الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر، وهو إجماع^(٢).

أقول: قال الحافظ ابن رجب: «وقد أشكل وجه الجمع بين حديث ابن أم مكتوم، وحديث عثبان بن مالك؛ حيث جعل لعتبان رخصة، ولم يجعل لابن أم مكتوم رخصة؛ فمن الناس من

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٣).

(٢) صحيح البخاري كتاب الصلاة باب المأجد في البيوت برقم (٤٢٥)

فتح الباري (١/ ٦١٨)، وصحيح مسلم (٣/ ١٦١) - كتاب المساجد - برقم

جمع بينهما بأن عتبان ذكر أن السيول تحول بينه وبين مسجد قومه، وهذا عذر واضح؛ لأنه يتعذر معه الوصول إلى المسجد، وإن أم مكتوم لم يذكر مثل ذلك، وإنما ذكر مشقة المشي عليه، وفي هذا ضعف؛ فإن السيول لا تدوم، وقد رحص له في الصلاة في بيته بكل حال، ولم يحصه بحالة وجود السيل، وإن أم مكتوم قد ذكر أن المدينة كثيرة أهوام والسباع، وذلك يقوم مقام السيل المخوف، وقيل إن ابن أم مكتوم كان قريباً من المسجد، بخلاف عتبان؛ وهذا ورد في بعض طرق حديث ابن أم مكتوم: أنه كان يسمع الإقامة، ولكن في بعض الروايات أنه أخبر أن مرله شاسع، ومن الناس من أشار إلى نسخ حديث ابن أم مكتوم بحديث عتبان؛ فإن الأعداد التي ذكرها ابن أم مكتوم يكفي بعضها في سقوط حضور المسجد، وقد أشار الجورجاني إلى أن حديث ابن أم مكتوم لم يقل أحد بظاهره، يعني: أن هذا لم يوجب حضور المسجد على من كان حاله كحال ابن أم مكتوم، وقيل إن النبي ﷺ إنما أراد أنه لا يجد لابن أم مكتوم رخصة في حصول فضيلة الجماعة مع تحلفه وصلاته في بيته، وقد يستدل بحديث عتبان على أن الجماعة في البيت تكفي من حضور المسجد خصوصاً للأعداد، ويحتمل أن يكون عتبان

حمل موضع صلاة النبي ﷺ من بيته مسجداً يؤذن فيه ويقيم، ويصلي جماعة أهل داره ومن قرب منه، فتكون صلاته حيث في مسجد، إما مسجد جماعة، أو مسجد بيت يجمع فيه، وأما ابن أم مكتوم فإنه استأذن في صلاته في بيته منفرداً فلم يأذن له، وهذا أقرب ما جمع به بين الحديثين والله أعلم^(١)

ومما يتنبه له أن في سند حديث ابن أم مكتوم عبيد الله بن عبد الله بن الأصم؛ وهو مجهول الحال^(٢)، وقد تفرّد بثبوته ابن حبان^(٣)، ولذا قال ابن حجر: «مقبول» يعني حيث يتابع، وإنما أورد مسلم حديثه شاهداً لحديث همّ النبي ﷺ بتحريق بيوت المتخلفين عن الجماعة، ولا يغزيت فضل النووي بسهم بالتويب، والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: ما رواه مسلم^(٤) من طريق إبراهيم بن ميسرة عن طاوس؛ أن أبا الصهباء قال لابن عباس هات من

(١) فتح الباري لابن رجب (٣/ ١٨٥-١٨٧)

(٢) تهذيب الكمال (١٩/ ٦٥).

(٣) كتاب الثقات لابن حبان (٧/ ١٤٢)

(٤) صحيح مسلم (٥/ ٣١٣، ٣١٤) - كتاب الطلاق - برقم (٣٦٦٠)

هنالك، ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر واحدة؟ فقال قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق، فأحاره عليهم ورواه مسلم^(١) عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيوا عليهم! فأمضاه عليهم

قال العنبري «هذا الحديث قال أحمد وغيره من الأئمة إنه شاذ مطروح كما نقله الخطيب ابن رجب في شرح علل الترمذي، ومما يستكر في هذا الحديث قول أبي الصهباء لاس عباس. «هات من هاتك»، أي فتواتك المكورة، وأحمارك المكروهة، فكيف يخاطب أبو الصهباء شيعة ابن عباس هذا العبارة المستكرهة، ويسكت عنه ابن عباس؟!»

أقول: يشير العنبري إلى ما قاله ابن رجب تحت ترجمة «ومن جملة العرائب المكورة الأحاديث الشاذة المطرحة» وهي بوعدن، ما هو شاذ الإسناد، وما هو شاذ المتن، كالأحاديث التي صحت

(١) عن المصدر (٥، ٣١٣-٣١٤) - كتاب الطلاق - رقم (٣٦٥٩)

الأحاديث بحلافها، أو أجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها، ثم مثل لذلك بأحاديث؛ منها حديث طاوس عن ابن عباس في الطلاق الثلاث قال وقد تقدم في كتاب الطلاق -أي من شرح سنن الترمذي- كلام أحمد وغيره من الأئمة فيه، وأنه شاذ مطروح^(١)

وعنى هذا فحديث طاوس عن ابن عباس يدرج في النوع الثاني من أنواع الشاذ، فلعل أحمد استكر حديثه عنه في الطلاق الثلاث لعلتين:

(أ) المراده به دون سائر كبار أصحاب ابن عباس؛ مثل سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، وجابر بن زيد، وعكرمة، وغيرهم.

(ب) أنه روى مجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء، ومالك بن الحارث، وعمرو بن دينار، ومحمد بن إياس، عن ابن عباس أنه أجاز الطلاق الثلاث، وكان يمتي بذلك عكرمة تلميذ ابن عباس أيضاً؛ فقد روى أبو داود^(٢) من طريق إسماعيل، عن أيوب، عن

(١) شرح علل الترمذي (٢/٧٩٦-٨٠١).

(٢) سنن أبي داود (٢/٣٥٦) -كتاب الطلاق- باب مسح المراجعة بعد التطليقات

الثلاث برقم: (٢١٩٧)

عبد الله بن كثير، عن مجاهد قال: كنت عند ابن عباس، فجاءه رجل فقال: إنه طلق امرأته ثلاثاً، قال فسكت حتى طنت أمة رادها إليه، ثم قال: يطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول: يا ابن عباس! يا ابن عباس!!، وإن الله قال: **وَمَنْ بَيَّعَ اللَّهَ تَحَلَّلَ لَهُ مَحْرَجًا** [إطلاق ٢]، وإنك لم تتق الله فلم أحد لك محرجاً، عصيت ربك، ومات منك امرأتك، وإن الله قال: **يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبلى عديهن** ^(١)

قال أبو داود: روى هذا الحديث حميد الأعرج، وغيره عن مجاهد، عن ابن عباس، ورواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وأيوب، وابن حريج جميعاً عن عكرمة بن خالد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وابن حريج عن

(١) روى مسلم في صحيحه (٣١١/٥)، كتاب الطلاق - رقم (٣٦٥٥) من طريق ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أبي موسى عروة يسأل ابن عمر - وأبو الزبير يسمع ذلك - كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً؟ قال ابن عمر: **وقرأ النبي ﷺ ما أبى النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبلى عديهن**، قال ابن حجر في المنهاج (٢٥٩/٩) ^٥ ونقلته هذه القراءات أيضاً عن أبي، وعثمان، وحابر، وعلي بن الحسين، وغيرهم.

عبد الحميد بن رافع، عن عطاء، عن ابن عباس، ورواه الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن ابن عباس، وابن حريج، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، كلهم قالوا في الطلاق الثلاث أنه أحزها، قال: «وبانت منك» نحو حديث إسماعيل، عن أيوب، عن عبد الله بن كثير.

قال أبو داود: وروى حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس إذا قال: أنت طالق ثلاثاً بميم واحد فهي واحدة، ورواه إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة هذا قوله، لم يذكر ابن عباس، وجعله قول عكرمة.

وقال ابن عبد البر^١ .. حديث طاوس عن ابن عباس في قصة أبي الصهباء لم يتابع عليه طاوس، وأن سائر أصحاب ابن عباس يروون عنه خلاف ذلك، وما كان ابن عباس ليروي عن النبي -عليه السلام- شيئاً ثم يحالمه إلى رأي نفسه، بل المعروف عنه أنه كان يقول: أنا أقول لكم سنة رسول الله، وأنتم تقولون أبو بكر وعمر قاله في مسح الخلع وغيره، ومن هنا قال جمهور العلماء إن حديث طاوس في قصة أبي الصهباء لا يصح معناه^(٢)

(١) الاستدكار لاس عبد الله، موسوعة شروح الموطأ (١٥، ٢٠٥)، (٤٧٩/١٤)

قال البيهقي «وهذا الحديث أحد ما اختلف فيه البحاري ومسلم؛ فأحرقه مسلم وتركه البحاري، وأطه إمام تركه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس»^(١).

ولا يقال، إمام العبرة بما روى لا بما رأى، لأن القاعدة ليست على إطلاقها؛ فإن كبار النقاد قد يصنعون حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه المشهور؛ فقد قال الحافظ ابن رجب: «قاعدة في تصحيح حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه قد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحافظ أحاديث كثيرة بمثل هذا؛ فمهما أحاديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في المسح على الخفين، ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد وقالوا: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين فلا يصح له فيه رواية، ومنها: أحاديث ابن عمر عن النبي ﷺ في المسح على الخفين أيضاً، أنكرها أحمد وقال: ابن عمر أنكر عن سعد المسح على الخفين، فكيف يكون عنده عن النبي ﷺ فيه رواية؟!»، ومنها: حديث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال للمستحاضة: «دعي الصلاة أيام أقرائك»، قال أحمد كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ؛

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٥٥١).

لأن عائشة تقول: الأقراء الأطهار لا الحيض، ومنها: حديث طاوس، عن ابن عباس في الطلاق الثلاث، ومنها: حديث ابن عمر عن النبي ﷺ في فصل الصلاة على الحنابلة، وذكر الترمذي عن السحاري أنه قال: ليس شيء؛ ابن عمر أنكروا عن أبي هريرة حديثه ومنها: حديث عائشة. «لا نكاح إلا بولي»، أخرجه أحمد - في رواية عنه - بأن عائشة عملت بخلافه، ومنها: حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لما سئل عن الصبي أهذا حج؟ قال: «نعم»، رده السحاري بأن ابن عباس كان يقول: أيما صبي حج به ثم أدرك فعليه الحج» (١).

هذا وقد اتفق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة، وهو قول جمهور السلف، وشذ طاوس وبعض أهل الطاهر إلى أن طلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع واحدة، ويروى هذا عن محمد بن إسحاق، والحنابلة من أرطاة، وانتصر له شيوخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم، وقيل: لا يلزم منه شيء، وهو قول مقاتل، ويحكى عن داود أنه قال لا يقع، والمشهور

(١) شرح علل الترمذي (٢/٧٩٦-٨٠١)

عن الحجاج من أرطاة وجمهور السلف والأئمة أنه لارم واقع ثلاثاً^(١).

الحديث الرابع عشر: ما رواه مسلم^(٢) من طريق عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان فيها أنزل من القرآن: عشر رصعات معلومات يحرم، ثم نسحن بحمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهم فيها يقرأ من القرآن».

قال العياشي: هذا حديث شاذ؛ لأنه أفاد نسح تلاوة بعض القرآن، ونسح التلاوة محال عقلاً، وكل حديث يبيد ما أحاله العقل فهو شاذ.

أقول: هذه شهة أثارها بعض المعتزلة قديماً، وقد رد عليها علماء الأصول من أهل السنة فقالوا: حواز تلاوة الآية حكم، وما يترتب عليها من الوجوب والتحريم وغير ذلك حكم، وإذا كنا حكمين حار أن يكون إثباتهما مصلحة في وقت، ومفسدة في وقت،

(١) الاستدكار لاس عبد الر (١٤/ ٤٧٨ - ٥٠٢)، (١٥/ ٢٠٣ - ٢٠٩)، وفتح الباري (٩/ ٢٧٥ - ٢٧٨).

(٢) صحيح مسلم (٥/ ٢٧١) - كتاب الكاح برقم (٣٥٨٢)

وأن لا يكون إثبات أحدهما مصلحة مطلقاً، وإثبات أحدهما مصلحة في وقت دون وقت، وإذا كان كذلك جاز رفعهما معاً، ورفع أحدهما دون الآخر^(١)

هذا، وقد اختلف الأئمة في قول عائشة «وهي فيما يقرأ من القرآن»، فهم من حمل ذلك على قراءة حكمها، أي أن طاهر قوها «وهي فيما يقرأ من القرآن» أن التلاوة باقية، وليس كذلك، فالمعنى قراءة الحكم

ومنها من أجاب بأن المراد بقولها «توفي» أي قرب الوفاة، لأن نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ غير جائز وممن من قال: إن التلاوة تُسحَّت، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ فتوفي وبعض الناس يقرؤها

ومنها من أنكر ذلك ساء على امتناع مسح التلاوة؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها وممن من قال بأن لفظة «وهي فيما يقرأ من القرآن»

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/٦٥٧، ٦٥٨)، وشرح المنع لأبي

إسحاق الشيرازي (١/٤٩٧)

زيادة من عبد الله بن أبي بكر، وهي شاذة؛ لأن يحيى بن سعيد والقاسم بن محمد - وهما أحفظ من عبد الله بن أبي بكر وأكثر منه عدداً - لم يذكرهما، فقد روى مسلم^(٧) من طريق سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة؛ أنها سمعت عائشة تقول: وهي تذكر الذي يحرم من الرصاعة -، قالت عمرة فقالت عائشة: برل في القرآن «عشر رصعات معلومات» ثم برل أيضاً «خمس معلومات»، ورواه ابن ماجة^(٨) من طريق عبد الصمد ابن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة أنها قالت: كان فيما برل الله من القرآن ثم سقط^(٩) لا يحرم إلا عشر رصعات أو خمس معلومات^(١٠)

(١) صحيح مسلم - كتاب الرصاع برقم (٣٥٨٣)

(٢) سنن ابن ماجة (٣/٣٧٢) - كتاب النكاح - باب لا تحرم المصه ولا المصتان برقم: (١٩٤٢).

(٣) سقط: أي نُسِخ

(٤) السبع والموح لاس الحاسر (ص ١١ - ١٢)، والبرهان في علوم القرآن للبركشي (٢/٣٩، ٤٠)، وشرح مشكل الآثار للطحاوي (٥/٣١١-٣١٥)، والتلخيص الخبير لابن حجر (٤/١٢٩٧).

IX DEFINITIONS

تعريفات

سبق أن شرحنا أن أهل الحديث عَرَفُوا الشاذ بأربع تعريفات، وأن كل واحد منهم عَرَفَ نوع من الشاذ لا بجميع أنواعه، وهي:

(١) ما خالف فيه الثقة لأرجح منه، وإعلال أحاديث الثقات بذلك هو الأكثر في كلامهم وتصرفاتهم

(٢) ما تفرد به الثقة، وينقدح في نفس الناقد أنه علط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك، وهو كثير في كلامهم

(٣) ما تفرد به الشيخ، سواء كان ثقة أو ضعيفا، وهو قريب من الثاني.

(٤) ما رواه فاقد الضبط.

وطالما أن النوع الثالث يشابه - إلى حد كبير - النوع الثاني، وأن النوع الرابع اصطلاح نادر جدا فيحسن عقد المقارنة بين النوعين: الأول والثاني

المقارنة بين المعلل والنوع الأول من الشاذ

لا معاصرة بين المعلل والنوع الأول من الشاذ؛ فإن المعلل هو الحديث الذي أُطْلِع فيه على علة قاذحة؛ من إرسال في الموصول،

أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو غير ذلك من العلل القادحة، ولا يوقف على علة كذلك إلا بعد جمع روايات الثقات، والموازنة بينهم في مراتب الخطأ والإتقان، وترجيح رواية أرجحهم صبطاً أو عدناً، فيحكم على الرواية المرجوحة بالشذوذ، فالشاذ والمعلل ميان.

المقارنة بين المعلل والنوع الثاني من الشاذ

يفترق المعلل عن النوع الثاني من الشاذ من حيث إن الأول وُقف على موضع الوهم منه، والثاني لم يوقف عليه كذلك، فقد قال الحاكم: معرفة الشاذ من الروايات، وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علة أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله وأهم؛ فأما الشاذ فإنه حديث يتردد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة

وقال ابن الصلاح: «وذكر الحاكم أن الشاذ هو الحديث الذي يتردد به ثقة من الثقات وليس له أصل متابع لذلك الثقة، وذكر أنه يعاير المعلل من حيث إن المعلل وقف على علة الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف على علة كذلك»^(١)

(١) معرّفه أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص ١٦٤)

قال اس ححر قوله «ودكر أنه يعاير المعلل» فظهره أنه لا يعايره إلا من هذه الجهة؛ وهي كونه لم يُطلع على علته، وأما الرد فهما مشتركان فيه، ويوضحه قوله «والشاذ لم يوقف على علة كذلك» أي كالمعلل يعني بل وقف على علته حدساً، وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية المهرسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة فزرقه الله تعالى نهاية الملكة^(١)

وقال السخاوي معلقاً على كلام اس الصلاح. «وهذا يشعر باشتراك هذا مع ذاك في كونه يتقدح في نفس الناقد أنه علط، وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه، وأنه من أغمض الأنواع وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله المههم الثاقب، والحفظ الواسع والمعرفة التامة بمراتب الرواة والملكة القوية بالأسانيد والمتون، وهو كذلك، بل الشاذ - كما سبب لشيخنا - أدق من المعلل بكثير»^(٢).

(١) السكت الوفية لبغاعي (١/ ٤٥٥)

(٢) فتح المعيث للسخاوي (٢/ ٨)

وقال السيوطي: «ولعسره لم يهرده أحد في التصنيف»^(١)، قلت: جارف الشيخ العماري بتصنيف كتاب فيه ولم يصب في معظمه، والله أعلم

والخلاصة أن بين الشاذ والمعلل عمومًا وخصوصًا من وجه؛ فيجتمعان في الدلالة على موضع الوهم فيهما، ويمتدق الشاذ في أن الناقد لا يقدر على إقامة دليل معين ملموس على موضع الوهم فيه.

(١) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٢٣).

تعريف الحديث الشاذ

الحديث الشاذ هو الحديث الذي لا يثبت له سند صحيح أو لا يثبت له سند صحيح أو لا يثبت له سند صحيح

من المناسب أن نشرح أولاً تعريف الحديث المنكر قبل عقد المقارنة بينه وبين الشاذ، حتى تتضح العلاقة بينهما حليلة

تعريف الحديث المنكر

لقد اختلف أئمة الحديث في تعريف الحديث المنكر، واختلافهم في تعريفه يُشبه اختلافهم في تعريف الشاذ؛ فكل واحد منهم عرّف نوع من المنكر لا بجميع أنواعه، ثم جاء ابن الصلاح فقسمه إلى قسمين، وتبعه ابن حجر، والذي يظهر من كلام الأئمة أن المنكر ثلاثة أنواع، وإليك إياها بالتفصيل

النوع الأول: ما انفرد به طاهر الفسق، أو المستور، أو سيء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه.

قال الإمام مسلم: «وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرّضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرصا، حالمت روايته روايتهم أولم تكد توافقها؛ فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا

مستعمله، فمن هذا الصرب من المحدثين عبد الله بن محرز^(١)،
ويحيى بن أبي أنيسة^(٢)، والجراح بن المهال أبو العطوف^(٣)،
وعباد بن كثير^(٤)، وحسين بن عبد الله بن صميرة^(٥)، وعمر بن

(١) هو عبد الله بن محرز العامري الخزازي، قال أحمد ترك الناس حديثه
وقال البخاري مكر الحديث وقال الدارقطني وجماعة: متروك الحديث
تهذيب الكمال (٢٩/١٦)، وميران الاعتدال (٥٠٠/٢)

(٢) هو يحيى بن أبي أنيسة العموي الخزازي، قال العلامة: وقد اجتمع أصحاب
الحديث على ترك حديثه إلا من لا يعلم، وانهم أخوه زيد بالكذب تهذيب
الكمال (٢٢٣/٣١)، وميران الاعتدال (٣٦٤/٤)

(٣) هو الجراح بن المهال الخزازي أبو العطوف قال ابن المديني لا يكتب حديثه
وقال البخاري ومسلم مكر الحديث وقال السائي والدارقطني متروك
وقال ابن حبان كان يكذب في الحديث ميران الاعتدال (٣٩٠/١)، ولسان
الميران (٤٢٦/٢).

(٤) هو عباد بن كثير الثقفي المصري، وكان متعدياً، قال شعبة هذا عباد بن كثير
وحدوه وقال البخاري تركوه تهذيب الكمال (١٤٥، ١٤)، وميران
الاعتدال (٣٧١/٢)

(٥) هو الحسين بن عبد الله بن صميرة بن أبي صميرة سعد الحميري المدني قال
أحمد متروك الحديث، وقال البخاري مكر الحديث ضعيف، وسبه مالك إلى
الكذب، وقال ابن أبي أويس كان ينهم بالرمقة ميران الاعتدال (٥٣٨/١)،
ولسان الميران (١٧٣/٣).

صُهبان^(١)، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرّج على حديثهم ولا نتشاعل به؛ لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتردد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما روي وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت ريادته، فأما من تراه يعتمد لمثل الزهري في حالاته وكثرة أصحابه الخطاط المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث بما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فعير حائر قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم^(٢)

(١) هو أبو حمزة عمر بن صُهبان الأسدي المدني، هو منكر الحديث، وقال أبو حنيم والدارقطني متروك الحديث حديث الكمال (٢١/٣٩٨)، وسبران الاعتدال (٤/٢٠٧)

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/١٧-١٩).

وقد علق ابن حجر على كلام مسلم فقال: «الرواية الموصوفون بهذا هم المتروكون، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكراً، وهذا هو المختار»، وقد قال قبل ذلك: «وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع ولا شاهد فهذا أحد قسمي المكراً، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من المحدثين»^(١)

وقال في موضع آخر فمن فحش غلطه، أو كثرت عطلته، أو ظهر فسقه، فحديثه منكراً على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة^(٢)

النوع الثاني. ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة أو الصدوق.

قال الحافظ ابن حجر «وهو المعتمد على رأي الأكثرين»^(٣)

وقسم ابن الصلاح المنكر إلى قسمين.

الأول المنفرد المحالف لما رواه الثقات

(١) المكت على كتاب ابن الصلاح لاسن الصلاح (٢/ ٦٧٥)

(٢) برهة النظر لابن حجر (ص ١٢٢).

(٣) المكت على كتاب ابن الصلاح لاسن حجر (٢/ ٦٧٥)

الثاني: الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تمرُّده^(٧)

فقد ذكر ابن الصلاح الموعين من الشاذ، وفاته الثالث

وقال الحافظ الزركشي: «ومن تأمل كلام الأقدمين من أهل الحديث وحدهم إنما يطلقون الكارة على الحديث الذي يحالف رواية الحفاظ المتقين، ثم قال وإنما الكارة والشذوذ وصمان لنفس الحديث الذي رواه راويه ولم يروه غيره، أو رواه ولم يتابع عليه مع كون راويه ثقة»^(٨).

وقال ابن حجر «إن خولف الراوي بأرجح منه لمزيد ضبط، أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترحيحات فالراجع يقال له المحفوظ، ومقابل له - وهو المرحوح - يقال له الشاذ، وإن وقعت المحالفة له مع الضعف فالراجع يقال له المعروف، ومقابل له يقال له: المكروه»^(٩).

(١) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٧٠ - ١٧٢)

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (ص ٢٠٤)

(٣) مرآة النظر لابن حجر (ص ٩٧).

النوع الثالث ما تفرد به الثقة، وينقدح في نفس الناقد أنه غلط، وليس على ذلك دليل.

قال الحافظ أبو بكر البرديجي في سياق ما إذا انفرد شعبة، أو سعيد بن أبي عروبة، أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أس عن النبي ﷺ «المكر هو الذي يحدث به الرجل على الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً»

ثم قال البرديجي بعد ذلك: «فأما أحاديث قتادة الذي يرويها الشيوخ - مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوراعي - يُنظر في الحديث، فإن كان الحديث يُحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ، أو عن أس بن مالك من وجه آخر لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي ﷺ ولا من طريق عن أس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك كان منكراً».

وقال أيضاً: «إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً لا يصاب إلا بعد الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً

ولا معلولاً^(١).

قال الحافظ ابن الصلاح: «أطلق الرديجي ولم بمضل، وإطلاق الحكم على التمرد بالرد أو الكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، ثم ذكر قسمي المكر اللذين سبق نقلهما»^(٢).

أقول ما ذكره الرديجي نوع من المنكر، وما فضله ابن الصلاح بوعاد آحران، ولم يتبّه الأخير إلى القيد الذي قصده الرديجي؛ وهو أن يقدح في نفس الناقد أنه غلط، وقد استه إلى ذلك كل من:

- الحافظ ابن رجب، فقد قال معلقاً على كلام الرديجي «وهذا كالتصريح بأنه كل ما يسمرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتس من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء، وعن هتة، وكذا قال أحمد في حديث مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن الدين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرتهم، وطافوا لحجهم حين رجعوا من مي، قال لم يقل هذا

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٤٥٠-٤٥٥).

(٢) معرّفه أنواع علوم الحديث لاسن الصلاح (ص ١٦٩، ١٧٠).

أحد إلا مالك. وقال: ما أظن مالكًا إلا علط فيه، ولم يحج به أحد غيره وقال: لم يروه إلا مالك، ومالك ثقة ولعل أحمد إنما استكره لمحالته الأحاديث في أن القارن بطوف طوافًا واحدًا، ثم ذكر أمثلة أخرى^(١).

- الحافظ البقاعي، فقد قال: ما أطلقه الرديجي موجود في كلام أحمد، فإنه يصف ما تفرد به بعض الثقات بالمكنر، وبحكم على بعض رجال الصحيحين أن لهم مساكير، لكن يُعلم من استقرار كلامه أنه لا بد مع التفرد من أن يقدح في النفس أن له علة، ولا يقوم عليها دليل، ويؤيده قول مسلم: «إن المنكر أن يعتمد الرجل إلى مثل الرهري في كثرة الأصحاب فيفرد من بينهم عنه برواية حرف لا يوجد عند أحد منهم»، فمثل هذا يقوم في النفس فيه ريبة بمجرد التفرد ولا يُقدر على التعبير عنها^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «فقد أطلق الإمام أحمد، واللساني، وغير واحد من القاد لمط المكنر على مجرد التفرد، لكن لا يكون

(١) شرح عدل الترمذي لابن رجب (١/٤٥١).

(٢) المكت الروية للبقاعي (١/٤٦٧).

المتنرد في ورد من يُحكم لحديثه بالصحة بغير عاصد يعصده»^(١)

أقول. بل أطلقوه على حديث من يُحكم لحديثه بالصحة بغير عاصد يعصده كما يظهر ذلك جلياً من الأمثلة التي ذكرها ابن رجب، وإنما صنعوا ذلك في أحاديث الثقات التي استشعروا أن روايتها علطوا فيها، ثم غرض الخافض حصر المكر في القسمين، وهذا الذي دفعه إلى حمل إطلاق الأئمة على ما ادعاه، وإلى النقد اللادع لاس الصلاح كما يأتي بعد قليل، والله أعلم

وقال الدكتور عبد الرحمن السلمي «الكاراة هي حلل في الرواية يستفحشه الناقد، ويدركه بقرائن أهمها التفرد أو المحالفة»^(٢)

وكأنه لم يقف على كلام القاعلي، فاضطر إلى استحداث تعريف لهذا النوع من المكر، ثم قوله «يستفحشه» بهمم منه أن اخلل الذي لا يستفحشه الناقد ليس بمكر، والأمر ليس كذلك؛ فإن الخفة والفحش لا علاقة هما بهذا النوع من المكر، فالأولى أن يقال: «يُحسُّ به الناقد» أو «يستريه الناقد» بدل «يستفحشه الناقد»، والله أعلم

(١) السكت على كتاب ابن الصلاح (٦٧٤/٢)

(٢) الحديث المكر عند نقاد الحديث للدكتور عبد الرحمن السلمي (٩٦/١)

المقارنة بين الشاذ والمنكر

يحتجم كل من الشاذ والمنكر فيما يلي

أشراط المحالفة، وهو موجود في النوع الأول من الشاذ،

والنوع الثاني من المنكر

- أن الشاذ قد يطلق على حديث سيء الحفظ كما قد يطلق عليه لفظ المنكر.

- أن الشذوذ والكاراة يطلقان على ما انمرد به ثقة وينقح في نفس الحافظ أنه غلط.

ويفرقان فيما يلي:

- أن المخالف في الشاذ ثقة، بينما يكون في المنكر ضعيفاً

قال ابن حجر: « أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأنَّ بينهما اجتماعًا في أشراط المحالفة، واقتراحًا في أنَّ الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف، وقد عمل من سوى بينهما، والله أعلم^(١) ».

(١) نزهة النظر لابن حجر (ص ٩٩).

كأن الحافظ يعرض بابن الصلاح، وهذا قسوة غير مبررة؛ فإنه لم تكن تسويته بين الشاذ والمكر عن غفلة، وإيما كانت عن استقرار لتصرف المتقدمين؛ لأهم كانوا يطلقون الشذوذ والفساد على مخالفة الثقة وتفرده، وعلى مخالفة الضعيف وتفرده، والله أعلم

وقد تنوع اسم حجر تلميذه القفاعي فقال: 'كل من الشاذ والمكر اسم لشيء مخصوص؛ فالشاذ اسم لما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه أو تفرد به الضعيف الصسط، والمكر اسم لما خالف فيه الضعيف - أي الذي ينجر به إذا تورع - أو تفرد به الأضعف - أي الذي لا ينجر وهيه متناعمة مثله -' (١)

(١) المكتبة الرومية للقفاعي (١/٤٦٧)

P 5/1 4 N 5 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1

تعريف الحديث الغريب، وأنواعه

وهو ستة أنواع

السُّورَةُ الْأُولَى: مَا أَنْفَرَدَ بِهِ الرَّأْيِيُّ عَنْ تَجْمَعِ حَدِيثِهِ

قال الحاكم: «والوع الثاني من الأفراد أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة»^(١٠)

(١) برهة النظر لا ينحصر (ص: ٧٠).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٩٩)

وقال الحافظ ابن منده: «من حكم الصحابي أنه إذا روى عنه تابعي واحد وإن كان مشهوراً؛ مثل الشعبي، وسعيد بن المسيب - نُسب إلى الجهالة، فإذا روى عنه رجلان صار مشهوراً واحتج به، وعن هذا سى محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج كتابيهما الصحيحين، إلا أحرفاً يسيرة تبين أمرها، فأما العرب من الحديث؛ كحديث الزهري، وقتادة، وأشاههما من الأئمة ممن يُجمع حديثهم - إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث - يسمى غريباً»^(١).

قال البقاعي: «قوله: «ممن يجمع حديثه» أي: ممن هو في جلالته في إمامته، وكثرة حديثه بحيث يجمع حديثه، وإن لم يجمع بالفعل، وليس المعنى ممن جرت عادة المحدثين بأن جمعوا حديثهم حتى يكون قِيْداً»^(٢).

وسياق كلام ابن منده يفيد أنه لا يحتج بهذا النوع من الغريب، وفيه شبه من كلام الإمام مسلم في علامة المكره حيث قال: «وأما

(١) شروط الأئمة الخمسة للحارمي (ص ٢٣)

(٢) النكت الرومية للبقاعي (٢/ ٤٣٩).

من تراه يعتمد لمثل الرهري في حالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين
لحديثه، وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل
العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق
مهم في أكثره فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما
لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما
عندهم، فغير جائز قول حديث هذا الصرب من الناس^(١) وعلى
هذا فيكون الغريب عند ابن مسعود مرادها للمسكر، والله أعلم

النوع الثاني. أن يكون الإسناد لا يروى به إلا ذلك الحديث

قال الترمذي رب حديث يكون عريثاً لا يروى إلا من وجه

واحد.

ومثاله ما رواه أبو داود^(٢)، والسنائي^(٣)، وابن ماجه^(٤) من

(١) سنن أبي داود (١٣٤/٣) - كتاب الصحابة - باب ما جاء في دبيعة المردبة
برقم: (٢٨٢٥).

(٢) سنن السنائي (٢٦١/٤) - كتاب الصحابة - باب الرحمة في بحر ما يذبح
وذبح ما يبحر برقم: (٤٤١٨)

(٣) سنن ابن ماجه (٥٩١/٤) - كتاب الأصاحي - باب دكاة الناذق من البهائم برقم
(٣١٨٤)

طريق حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء، عن أبيه أنه قال: يا رسول الله، أما تكون الدكاة من اللبّة أو الخلق؟ قال: قال رسول الله ﷺ لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك.

قال ابن رجب «فهذا حديث غريب، لا يُعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء، ثم اشتهر عن حماد، ورواه عنه خلق، فهو في أصل إسناده غريب، ثم صار مشهوراً عن حماد». وقال الترمذي ولا يُعرف لأبي العُشراء عن أبيه غير هذا الحديث وقال «غريب لا يعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا يعرف لأبي العُشراء عن أبيه غيره».

وقال البحاري: لا يعرف لأبي العُشراء شيئاً غير هذا^(١) وقد ذكر بعضهم لحُماد بن سلمة، عن أبي العُشراء، عن أبيه نحو عشرة أحاديث، لكن كل أسانيدنا إلى حماد ضعيفة لا يكاد يصح منها شيء عنه، ووقع أحد حديث أبي العُشراء في الدكاة أيضاً^(٢)

(١) علل الترمذي الكبير (ص ٢٤٢).

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٤١٤-٣١٥).

النوع الثالث أن يكون الإسناد مشهوراً تروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد وهذا أيضاً يدحل في قول الترمذي «رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد».

ومثاله ما رواه البحاري^(١)، ومسلم^(٢) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء وهبته قال الحافظ ابن رجب: «بابه لا يصح عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره فقد وهم وغلط، وهو معدود من عرائب الصحيح؛ فإن الشيخين خرجاه، ومع هذا فتكلم الإمام أحمد، وقال لم يتابع عبد الله بن دينار عليه، وأشار إلى أن الصحيح ما روى نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «الولاء لمن أعتق»؛ لم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته، وروى نافع عن ابن عمر من قوله النهي عن بيع الولاء وعن هبته عيز مرفوع، وهذا مما يعمل به

(١) صحيح البحري كتاب الفرائض باب إثم من برأ من مواله برقم (٦٧٥٦)، فتح الباري (٤٣/١٢)

(٢) صحيح مسلم (٣٨٧/٥) - كتاب العتق برقم (٣٧٦٧)

حديث عبد الله بن دينار، والله أعلم.

ومن عرائب الصحيح أيضاً حديث عمر عن النبي ﷺ «إنما الأعمال بالنيات...» الحديث، فإنه لم يصح إلا من حديث يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاس، عن عمر

ومنها أيضاً حديث أسد دخل النبي ﷺ مكة، وعلى رأسه المعفر، فإنه لم يصح إلا من حديث مالك، عن ابن شهاب، عن أنس، وأمثلة ذلك كثيرة^(١).

النوع الرابع. أن يروي الحديث عن شيخ جماعة ويتفرد بعضهم بزيادة فيه، وهذا الذي يسمى بزيادة الثقة في المتن

قال الترمذي «ورب حديث إنما يُستعرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه» مثل: ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، وذكر أو أنثى من المسلمين صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير»، فزاد مالك في هذا

(١) شرح علل الترمذي (١/٤٦٥/٤١٧)

الحديث: «من المسلمين»، وروى أيوب السخيتي، وعبيد الله بن عمر، ولم يذكر فيه من المسلمين، وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه^(١).

قال ابن رجب: «وقد ذكر الترمذي أن الريادة إن كنت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تقبل، يعني: وإن كان الذي راد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته، وهذا أيضًا ظاهر كلام الإمام أحمد، قال في رواية صالح: قد أنكر على مالك هذا الحديث - يعني زيادته من المسلمين - ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه، يعني في الحديث، فذكر أحمد أن مالك يقبل تفرده، وعلل زيادته في الثبت على غيره، بأنه توقع على هذه الزيادة، ولا يجرح بالمتابعة عن أن يكون زيادة من بعض الرواة؛ لأن عامة أصحاب نافع لم يذكروها، وقد قال أحمد في رواية عنه: كنت أتهيب حديث مالك «من المسلمين»، يعني حتى وجده من حديث العمري، قيل له: أم محفوظ هو عندك «من المسلمين؟» قال: نعم، وهذه الرواية تدل على توقعه في زيادة واحد

(١) العلل الصغير مع شرحه لاس رجب (ص ٤١٨)

من الثقات، ولو كان مثل مالك حتى يتابع على تلك الريادة، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك، ويريل عن حديثه الشذوذ والإبكار، وكلام الترمذي هنا يدل على خلاف ذلك، وأن العبرة برواية مالك، وأنه لا عبرة بمن تابعه ممن لا يعتمد على حفظه^(١).

وقد اختلف أهل الحديث في حكم زيادة الثقة^(٢) فمهم من رذها مطلقاً، ومهم من قلها مطلقاً، ومنهم من قبلها إذا كان الساكت عنها أحفظ منه أو أكثر عدداً، ومنهم من قال تقبل إذا تكافأ المنرد والساكت عنها في الحفظ والإتقان، وإلا فلا، أما المتقدمون مهم فلا يحكمون فيها بحكم كلي، وإنما لكل حديث عندهم حكم خاص^(٣).

النوع الخامس: أن يكون الحديث يروى عن النبي ﷺ من طرق معروفة، ويروي عن بعض الصحابة من وجه يستغرب عنه،

(١) شرح عبد الترمذي (١/٤١٩-٤٢٠)

(٢) التيسير للإمام مسلم (١٧٢-١٨٩)، الكفاية في علم الرواية لـسحط بن منصور (ص ٥٩٧)، ويطم التمراند للعلاني (ص ٣٧٦، ٣٧٧)، والسكت على كتاب ابن

الصلاح لابن حجر (٢/٦٨٧-٦٩٣)

بحيث لا يعرف حديثه إلا من ذلك الوجه.

قال الترمذي: «ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإما يستغرب لحال الإسناد، حدثنا أبو كريب وأبو هشام الرفاعي وأبو السائب والحسين الأسود، قالوا: حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال الكافر يأكل في سعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد»

هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ، وإما يستغرب من حديث أبي موسى وسألت محمود بن عيلان عن هذا الحديث فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة، وسألت محمد بن إسماعيل [الحارثي] عن هذا الحديث فقال: هذا حديث أبي كريب، عن أبي أسامة، لم يعرف إلا من حديث أبي كريب، عن أبي أسامة فقلت: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة هذا، فحعل يتعجب ويقول: ما علمت أن أحداً حدث بهذا غير أبي كريب، قال محمد: وكنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة^(١)

(١) العلل الصغير مع شرحه لاس رحب (١/٤٣٨-٤٣٩)

قال ابن رجب: «فهذا المتن معروف عن النبي ﷺ من وحيه متعددة، وقد حرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ وأما حديث أبي موسى هذا فحرجه مسلم عن كريب، وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه، وذكروا أن أبا كريب تفرد به؛ منهم البخاري، وأبو زرعة، وذكر لأبي زرعة من رواه عن أبي أسامة غير أبي كريب، فكأنه أشار إلى أنهم أخذوه منه، وما حكاه الترمذي عن البخاري هاهنا أنه قال «كما يرى أن أبا كريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة» فهو تعليل للحديث؛ فإن أبا أسامة لم يرو هذا الحديث عنه أحد من الثقات غير أبي كريب، والمذاكرة يحصل فيها تسامح، بخلاف حال السماع أو الإملاء، ولذلك لم يروه عن يزيد غير أسامة»^(١)

النوع السادس: وهو أن يكون الحديث عن النبي ﷺ معروفاً من رواية صحابي عنه من طريق أو من طرق، ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه.

قال الترمذي قال عبد الله بن عبد الرحمن: وأحبرنا مروان عن

(١) شرح علل الترمذي (ص ٤٤٠-٤٤٢).

معاوية بن سلام، قال: قال يحيى بن أبي كثير: وحدثني أبو سعيد مولى المهنري، عن حمرة بن سفيّة، عن السائب سمع عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال: «من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط، ومن تبعها حتى يُقضى قضاؤها فله قيراطان، قلتُ لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن: ما الذي استعربوا من حديثك بالعراق؟ فقال حديث السائب، عن عائشة عن النبي ﷺ، فذكر الحديث، وسمعت محمد بن إسماعيل [البخاري] يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن، قال: وهذا حديث قد روي من غير وجه عن عائشة، عن النبي ﷺ، وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده، لرواية السائب، عن عائشة، عن النبي ﷺ^(١)

قال ابن رجب: «وحمرة بن سفيّة الذي يرويه عن السائب بن يزيد شيخ مصري ذكره ابن حبان في ثقاته، وهذا الحديث مروى من وجوه متعددة عن عائشة أنها صدقت أبا هريرة بما حدث به عن النبي ﷺ من هذا الحديث، وأما حديث السائب بن يزيد عنها، فلا يعرف إلا من هذا الوجه»^(٢)

(١) كتاب العلل الصغير مع شرحه لابن رجب (١-٤٤٤-٤٤٥)

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٤٤٦).

إطلاق الحسن على الغريب بمعنى المنكر

قد يطلقون الحسن على الغريب والمنكر؛ فقد روى وكيع^(١)،
وعبد الله بن المبارك^(٢)، وهناد بن السري^(٣)، والرامهرمزي^(٤)،
والخطيب البغدادي^(٥) وأبو سعد السمعاني^(٦)، عن إبراهيم
الصحفي، قال كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يمحرج الرجل أحسن
حديثه، أو أحسن ما عنده.

قال الخطيب: اعنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب
غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب
الحديث يعرفون عن الماكير هذه العبارة، ولهذا قال شعبة بن
الحجاج لما قيل له ما لك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان
وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنها فررت

(١) الرهد لو كيع (ص ٥٩٣) برقم: (٣١٩)

(٢) الرهد لابن المبارك (ص ٤٥) برقم: (١٣٩)

(٣) الرهد لهناد (ص ٤٤٥) برقم (٨٨١).

(٤) المحدث الفاضل (ص ٥٦١) برقم: (٧٦٥)

(٥) الجامع لأحلاق الراوي (١٣٨/٢) برقم (١٣٣١)

(٦) أدب الإملاء والاستملاء (ص ٥٩)

وقد يطلق الحسن على الإتيان، وعلو الإسناد، وبطاقة الإسناد، ورواية المحفوظ والمحكم؛ قال أبو العباس الأصم لم أر في مشايحي أحسن حديثاً من عباس الدوري^(٧)

قال الحافظ الذهبي «يحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإتيان، أو أنه يتبع المتن المليحة فيرويه، أو أنه أراد علو الإسناد، أو بطاقة الإسناد، وتركه رواية الشاذ والمكر والمنسوح ونحو ذلك؛ فهذه أمور تقضي للمحدث - إذا لازمها - أن يقال: ما أحسن حديثه!»^(٨)

المقارنة بين الشاذ والعريب

تبيين مما سبق ما يلي:

- أن العرابة تطلق على ما تفرد به الراوي برواية عن إمام من الأئمة الذين يجمع حديثهم، وفي ذلك شبه من المكر^(٩)
- أن العرابة تطلق على تفرد الضعيف^(١٠)، وفي ذلك شبه من

(١) تاريخ بغداد للحطيب (١/ ١٤٤-١٤٦)

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٥٢٣)

(٣) انظر النوع الأول.

(٤) انظر النوع الثاني والسادس.

المسكور.

- أن الغرابة تطلق على تهرد الثقة^(١)، وفي ذلك شبهة من الشاذ والمنكرو.

- أن الغرابة تطلق على زيادة الثقة^(٢)، وفي ذلك شبهة من الشاذ والله أعلم.

(١) انظر النوع الثالث والخامس

(٢) انظر النوع الرابع.

XIX

II-IV

لقد سبق في المبحث الثالث أن السويعين الأولين من الشاذ يرجع سبب ضعفهما إلى غلط الراوي ووجهه، وأن الثالث يرجع إلى سوء حفظه، فالسواعان لا يصلحان أبدًا أن يكونا متابعًا - بكر الباء - ولا متابعًا - مفتوح الباء - فلا يرتقي الشاذ إلى درجة الحسن؛ فإنه لا يمكن أن يقلب الخطأ إلى الصواب، وكل حديث أو زيادة أخطأ فيها الراوي لا يصلح أن يكون متابعًا أو شاهدًا كالمكر، والمعلل، والمدرج، ومحوها.

قال ابن هاشم للإمام أحمد «تري أن يكتب الحديث المكر؟ قال. المكر أبدًا مكر قيل له: فالضعفاء؟ قال. الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت»^(١)

وقال الإمام الترمذي. «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن» فأبنا أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا،

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٩١)

ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن^(١)

وقد فسر جماعة من الأئمة قول الترمذي «ولا يكون الحديث شاذاً» بمحالة الثقة لمن هو أرجح منه؛ منهم:

- الحافظ ابن رجب، فقد قال: «والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافاً»، ثم قال «وقول الترمذي رحمه الله» يروى من غير وجه نحو ذلك» ولم يقل عن النبي ﷺ؛ فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه ولو موقوفاً؛ ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به، وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل؛ إنه إذا عصبه قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به كان صحيحاً^(٢)

- الإمام الزركشي، فقد قال: واحترز بقوله «ولا يكون حديثاً شاذاً» عن الشاذ، وهو ما خالف فيه روايات الثقات، وقوله

(١) العلل الصغير من الجامع للترمذي (٢٥١/٦)

(٢) شرح علل الترمذي (١/٣٨٤، ٣٨٧)

«يروي من غير وجه نحو ذلك» عما لم يرد إلا من وجه واحد؛ فإنه لا يكون حسناً؛ لأن تعدد الروايات يقوي ظن الصحة، واتحادها مما يؤثر ضعفاً؛ فإنه إذا روي من وجهين مختلفين عُلم أنه محفوظ له أصل إذا لم يكن إحدى الطريقتين آخذة من الأخرى^(١)،

وقد فسّر ابن الصلاح كلام الترمذي فقال: «ليس كل ضعف في الحديث يرول بمجيئه من وجه، بل ذلك يتدوت؛ فمسه ضعف يريه ذلك؛ بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يحتل فيه صبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال رال بنحو ذلك؛ كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ؛ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يرول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعدها، الحار عن حره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب، أو كون الحديث شاذاً»^(٢)،

(١) التكت على مقدمة ابن الصلاح للدرر كشي (ص ٩٩)

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص ١٠٤).

قال ابن حجر ^(١) لم يذكر للجابر ضابطاً يعلم منه ما يصلح أن يكون حائراً أو لا، والتحرير فيه أن يقال إنه يرجع إلى الاحتمال في طريقي القبول والرد، وحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن يسجر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا يسجر، وأما إذا رجع جانب القبول فليس من هذا بل ذاك في الحسن الداني ^(٢)

الضعيف المنجبر

إذا كان سبب ضعف الحديث يرجع إلى إرساله، أو سوء حفظ راويه، أو احتلاطه، أو جهالة حاله، أو تدليسه، يسجر ضعفه بالمتابعة، ويرتقي إلى درجة الحسن؛ لأن ما رددنا المستور لضعفه، بل لاحتمال ضعفه، وعدم تحقق صفة الصبط فيه، ولا رددنا شيء الحفظ؛ لأنه لم يحفظ، بل لاحتمال أنه لم يحفظ، فإذا اعتصد بمجيئه من طريق أخرى - ولو كان راويها في درجته - عذب على الظن أنه حفظ، والعبرة في هذا بالظن ^(٣)

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٤٠٩/١)

(٢) النكت الروية للنفاعي (٢٣٩/١)

وينحصر ضعف المرسل بها إذا روي مسنداً أو مراسلاً من وجه آخر، فقد قال الإمام الشافعي: «فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين، وحدث حديثاً منقطعاً عن النبي ﷺ اعتر عليه بأمره؛ منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شرکه فيه الخطاط المأمون فأسدوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه، ويعتبر عليه بأن يطر. هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رحاله الذين قبل عنهم؟ فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوي به مرسله، وهي أضعف من الأولى»^(١).

وقال ابن الصلاح: «الحديث الحسن قسماً، أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق - ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف؛ بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتصد بمتانة من تابع

(١) الرسالة للشافعي (ص ٤٦١) الفقرة (١٢٦٣)

راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر نحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً، ثم ذكر القسم الثاني^(١) وقال ابن دقيق العيد: «وقد علم أن تصافر الرواة على شيء ومتابعة بعضهم لبعض في حديث مما يسده ويقويه، وربما التحق بالحسن وما يحتاج به»^(٢).

وقال ابن حجر: «ومنى توبع سيء الحفظ سمعته؛ كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتمير، وكذا المستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يُعرف المحدوف منه صار حديثهم حسناً؛ لا لداته، بل وصفه بذلك باعتباره المجموع من المتابع والمتابع؛ لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته معه صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رُجِّحَ أحد الحايين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول، ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو مسحط عن رتبة الحسن

(١) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠٤).

(٢) المكت على كتاب ابن الصلاح للبركشي (ص ١٠٥).

لناته، ورتبها نوقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه^(١)

وقال السيوطي «ولا بدع في الاحتجاج بحديث له طريقان لو اُمرد كل منهما لم يكن حجة؛ كما في المرسل إذا ورد من وجه آخر مسند، أو وافقه مرسل آخر بشرطه»^(٢)

وقال الحافظ ابن سيد الناس «الحق في هذه المسألة أن يقال. إما أن يكون الراوي المتابع مساوياً للأول في ضعفه أو منقطعاً عنه، أو أعنى منه، فأما مع الانحطاط فلا تفيد المتابعة شيئاً، وأما مع المساواة فقد تقوى، ولكنها قوة لا تخرجه عن رتبة الضعيف، بل الضعيف يتفاوت؛ فيكون الضعيف المرء أضعف رتبة من الضعيف المتابع، ولا يتوجه الاحتجاج بواحد منهما، وإنما يظهر أثر ذلك في الترجيح، وأما إن كان المتابع أقوى من الراوي الأول إن أعادت متابعته ما دفع شبهة الضعيف عن الطريق الأول، فلا مانع من القول بأنه يصير حسناً»^(٣) قال الزركشي «وهو تفصيل حسن»^(٤)

(١) مرمة النظر لابن حجر (ص ١٣٩).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ١٦٠).

(٣) النكت كتاب ابن الصلاح للزركشي (ص ١٠٤).

(٤) النكت للزركشي (ص ١٠٤).

تفسير قول الشافعي «من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم»:

اختلف الأئمة في تفسير قول الشافعي «من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم»؛ منهم من فسره بأن لا يُختلف على شيوخ من أرسل المرسل الأول، ومنهم من قال: مراده أن يكون المرسل الثاني الذي يأتي من وجه آخر ينبغي أن يكون شيوخ من أرسله لم يرو واحد منهم عن أحد من شيوخ الأول

قال ابن حجر «ومثال ذلك أن يروي عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي حديثاً ويرويه يعيه أو معناه يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ فلا يكون هذا عاصداً لذلك المروي عن سعيد؛ لاحتمال اختلاف الرواة على الزهري، وأن يكون الزهري إنما رواه من إحدى الطريقتين فقط، فلو رواه واحد من الرواة عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عددناه عاصداً لانتعاد احتمال الاختلاف على من أخذ العلم عن رجال التساعي الأول وهم رواة الزهري الآخذ عن سعيد^(١)

(١) المكتبة الرعية للشافعي (١/ ٢٤٣)

وقال البقاعي: «والذي يظهر لي أنه الأقرب إلى مراد الشافعي: أن يُحمل الرجال على الشيوخ؛ فيكون المعنى: أرسله من أحد العلم عن غير شيوخ التابعي الأول؛ لأنه ربما كان الساقط تابعياً ضعيفاً، فإذا أرسله هذا الثاني الذي لم يرو عن أحد من شيوخ الأول علم أن شيخه فيه غير شيوخ الأول، فعلم أنه وجه آخر»^(١)

ضوابط المتابع للمرسل من المسند والمرسل الثاني

المسند الذي يأتي من وجه ليعصد المرسل هو ما لا ينتهض بنفسه، فإذا صم إليه المرسل قام المرسل وصار حجة

قال أبو الحسين البصري: «وقيل قوم مراسيل من يقبل مسنده في حال دون حال وهي إذا اختص بشروط، والشافعي اعتر أحد شروطها: أن يكون ذلك الخبر قد أسنده غير مُرسله، قال قاضي القضاة - يعني عبد الحار المعتزلي -: هذا إذا لم تقم الحجة بإسناد ذلك من المسند، فأما إن قامت الحجة بإسناده فالمعتر به دون المرسل»^(٢).

(١) نفس المصدر (١/ ٢٤٣).

(٢) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (٢/ ١٤٣).

وقال الفخر الرازي «قال الشافعي لا أقبل المرسل إلا إذا كان الذي أرسله مرة أسده أخرى، أو أرسله هو وأسده غيره، وهذا إذا لم تقم الحجة بإساده»^(٧)

وقال الزركشي: «ولعل الشافعي أراد هنا بالمسند ما لا يتنهض بنفسه، وإذا صُمَّ إلى المرسل قام به المرسل وصار حجة، وهذا ليس عملاً بالمسند، بل بالمرسل لروال التهمة عنه، ولا سلم عدم قبوله إذا كان القوي مرسلاً، لحوار تأكيد أحد الطئير بالآخر»^(٨)

وقال ابن حجر: «المراد بالمسند الذي يأتي من وجه آخر ليعصد المرسل ليس هو المسند الذي يحتج به على امراده، بل هو الذي يكون فيه مانع من الاحتجاج به على امراده، مع صلاحيته للمتابعة، فإذا وافقه مرسل لم يمسح من الاحتجاج به إلا إرساله عُضد كل منهما الآخر، وتبين بهذا أن فائدة مجيء هذا المسند لا يستلزم أن يقع المرسل لقوا»^(٩)

(١) المحصول في أصول الفقه لنصير الرازي (٤/ ٤٦١).

(٢) البحر المحيط للزركشي (٦/ ٣٥٨).

(٣) المكت لابن حجر (٢/ ٥٦٧).

﴿٩٨٦﴾

N3/497٩٨٦

يمكن أن نستخلص من هذا البحث النتائج الآتية:

(١) أن أهل الحديث يشترطون في الحديث الصحيح خمسة شروط: عدالة راويه، وضبطه، واتصال سنده، وعدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة، أما أهل الفقه والأصول فيكتفون بالشروط الثلاثة الأولى

(٢) أن الشاذ عند أهل الحديث ثلاثة أنواع (أ) مخالفة الثقة لأرجح منه (ب) تمرد الراوي الثقة (ج) تمرد الشيخ، سواء كان ثقة أو ضعيفاً، والشيخ في اصطلاحهم من دون الأئمة الحفاظ؛ وهو يشمل الثقة والضعيف

(٣) الشذوذ عند الأحناف نوعان: (أ) تفرد الثقة بما تعم به اللوى (ب) تمرد الثقة بما يحالف القرآن أو الحديث المتواتر أو الإجماع، وعلى تعريف الأحناف سي الشيخ الغماري كتابه «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة»، والمراد بالثقة هنا عند الأحناف هو الصحيح، وهو إما غلط في روايته أو لم يبلغه ما نصح حديثه.

(٤) أن العماري لم يلتزم في كتابه المصحح الذي رسمه له؛ فقد ذكر فيه من الضعيف ما يزيد على ١٠ أحاديث، ولا ينطبق مفهوم الشاذ عند أهل الحديث إلا على عدد قليل جداً، وقد حكم على أحاديث الصحيحين بالشدوذ لمجرد توهم المعارضة بينها وبين القرآن، مع إمكان فك الحجة بينهما.

(٥) أنه لا معايير بين المعلل والنوع الأول من الشاذ؛ فإن المعلل هو الحديث الذي أُطلع فيه على علة قادحة من إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث أو غير ذلك من العلل القادحة، والشاذ كذلك، فالشاذ والمعلل سياتان.

(٦) أنه يفرق المعلل عن النوع الثاني من الشاذ من حيث إن الأول وُقف على موضع الوهم منه، والثاني لم يوقف عليه كذلك.

(٧) أن المكسر ثلاثة أنواع (أ). ما انفرد به طاهر الفسق، أو المستور، أو سيء، الخمط، أو المصعّف في بعض مشايخه (ب). ما رواه الضعيف محالفاً للثقة أو الصدوق (ج). ما انفرد به الثقة وينقدح في نفس الناقد أنه غلط، ولم يُقم على ذلك دليلاً.

(٨) أن الشاذ والمكسر يجتمعان في اشتراط المخالفة، وهو موجود

في النوع الأول من الشاذ، والنوع الثاني من المنكر، وأن الشاذ قد يطلق على حديث سيء الحفظ، كما قد يطلق عليه لفظ المنكر، وأن الشذوذ والنعارة يطلقان على ما انفرد به ثقة، وينقدح في نفس الحافظ أنه غلط، ويفترقان في أن المخالف في الشاذ ثقة، بينما يكون في المنكر ضعيفاً

(٩) أن الغريب ستة أنواع: (أ). ما انفرد به الراوي عمن يجمع حديثه (ب): أن يكون الإسناد لا يروى به إلا ذلك الحديث (ج). أن يكون الإسناد مشهوراً تروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا هذا الإسناد (د) أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يريد بعض الرواة في مثله زيادة تستغرب (هـ) أن يكون الحديث يروى عن النبي ﷺ من طرق معروفة، ويروى عن بعض الصحابة من وجه يستغرب عنه، بحيث لا يعرف حديثه إلا من ذلك الوجه (و) أن يكون الحديث عن النبي ﷺ معروفاً من رواية صحابي عنه من طريق أو من طرق، ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه.

(١٠) أن العراة تطلق على ما انفرد به الراوي عن إمام من الأئمة

الدين يجمع حديثهم، وعلى تمرد الضعيف، وفي ذلك شبه من
المكر، وأن العرانة تطلق على تمرد الثقة، وفي ذلك شبه من
كل من الشاذ والمكر، وأن العرانة تطلق على زيادة الثقة، وفي
ذلك شبه من الشاذ.

(١١) أن الشاذ - بنوعه الأولي - لا يصلح أن يكون متابعاً ولا
متابعاً، ولا يرتقي إلى درجة الحسن؛ لأن سبب ضعفه يرجع
إلى غلط الراوي ووجهه، ولا يمكن أن ينقلب الخطأ إلى
الصواب، أما النوع الثالث - وهو رواية سيء الحفظ - فيصلح
للاعتبار

(١٢) أن الحديث الضعيف بسبب إرساله واحتلاط راويه
وتدليس وجهالة حاله يحجب ضعفه بالمتابعة والشاهد
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

№349 VDAIII

القرآن الكريم - مصحف - حرف -

- آداب الشافعي ومناقبه لاس أبي حاتم - مكتبة التراث الإسلامي - حلب - سوريا
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لاس بلسان - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٧.
- الإحكام في أصول الأحكام لاس حرم - دار الحديث - القاهرة - ١٩٩٨.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي - مطبعة الامتياز - القاهرة - ١٩٨٧.
- أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني - دار الكتب العلمية - بيروت.
- أدلة معتقد أبي حنيفة لملا علي القاري - صمن عقيدة الموحدين - دار الطرفين - الطائف - ١٩٩٩
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحلي - مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩.

- أصول الزدوي - انظر كشف الأستار
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للسيهقي - دار المضيئة -
الرياض - ١٩٩٩.
- إعلام الموقعين لاس القيم - دار الحيل - بيروت
- الاقتراح في بيان الاصطلاح لاس دقيق العيد - مطبعة
الإرشاد - بغداد ١٩٨٢.
- ألمية العراقي - مكتبة دار المنهاج - الرياض - ١٤٢٦ هـ
- الأم للشافعي - دار الوفاء - المصورة - ٢٠٠١
- الأنوار الكاشفة - عالم الكتب - بيروت - ١٩٨٢
- البحر المحيط للركشي - دار الصفوة - الغردقة -
مصر ١٩٨٨.
- البداية والنهاية لابن كثير - مطبعة السعادة - ١٣٤٨
- الرهان في علوم القرآن للركشي - مكتبة دار التراث -
القاهرة - ١٩٨٤
- تاج العروس لمرتضى الريددي - مشورات دار مكتبة الحياة -
بيروت

- تاريخ دمشق لابن عساكر - دار الفكر - بيروت ١٩٩٥
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي المكتبة العلمية - المدينة المنورة ١٩٧٢.
- التعديل والتحريص لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح للناحي - دار اللواء - الرياض - ١٩٨٦.
- تعليق التعليق لابن حجر - المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٨٥
- تفسير الطبري - جامع البيان في تفسير القرآن.
- تفسير ابن كثير - دار طيبة - الرياض - ١٩٩٩
- تقريب التهذيب لابن حجر - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٧.
- التلخيص الحبير لابن حجر - مكتبة مصطفى الباز - مكة ١٩٩٧
- التكملة لوفيات النقلة للمصدرى - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨١
- التمهيد في أصول الفقه للكلوداي - دار المدني - جدة ١٩٨٥

- التمييز للإمام مسلم - مطبوعات جامعة الرياض - بدون تاريخ.
- توصيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصعاني - مطبعة السعادة - ١٩٤٧
- تهذيب التهذيب لاس حجر - مؤسسة الرسالة - بيروت - ٢٠٠١
- تهذيب الكمال للمري - مؤسسة الرسالة - بيروت - ٢٠٠٢
- جامع البيان في تفسير القرآن للطبري - دار الريان للتراث - القاهرة ١٩٨٧، دار هجر للطباعة - ٢٠٠١
- الجامع لأخلاق الراوي للخطيب - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الحديث الشاذ عند المحدثين للدكتور عبد الله بن سعاد اللحاني - حولية كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا - العدد: ٣ - سنة ٢٠٠٢
- الحديث المعلول قواعد وصوابط للأستاذ الدكتور حمزة عبد الله المليباري - المكتبة المكية - مكة المكرمة - ١٩٩٦

- الرسالة للشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت
- زاد المسير في علم التفسير لابن الخوزي - المكتب الإسلامي - بيروت - ١٩٨٤.
- الزهد لوكيع - دار الصميمي - الرياض
- الزهد لعبد الله بن المبارك - دار الكتب العلمية - بيروت
- الزهد لمعاد بن السري - دار الخلفاء للمكتب الإسلامي - الكويت - ١٩٨٥.
- دلائل النبوة للسيهقي - دار الريان - القاهرة ١٩٨٨
- سؤالات الرذعي لأبي زرعة الرازي - مع كتاب أبو زرعة وجهوده في خدمة السنة النبوية - دار الوفاء - المصورة - ١٩٨٩.
- سنن أبي داود بتحقيق خليل مأمون شيخنا - دار المعرفة - بيروت - ٢٠٠١.
- السنن الكبرى للسيهقي - دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٣
- سنن الدارقطني - دار المحاسن - ١٩٦٦

- سنن الدارمي - دار المعرفة - بيروت - ٢٠٠٠
- سنن النسائي - دار المعرفة - بيروت - ١٩٩٧
- سنن ابن ماجة بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف - دار الجليل - ١٩٩٨.
- سير أعلام النبلاء للذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٢
- الشاذ والمكر وزيادة الثقة موارنة بين المتقدمين والمتأخرين للدكتور عبد القادر مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي - دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٥.
- شرح علل الترمذي لابن رجب - دار العطاء - الرياض - ٢٠٠١
- شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٩٨٨.
- شرح مشكل الآثار للطحاوي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٥.
- شرح معاني الآثار للطحاوي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٧.

- شروط الأئمة الخمسة للحارمي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٤.
- صحيح مسلم - بتحقيق خليل مأمون شيعا - دار المعرفة - بيروت - ١٩٩٩.
- صحيح ابن حزيمة - المكتب الإسلامي - بيروت - ٢٠٠٣
- العلل لابن أبي حاتم - دار المعرفة - بيروت - ١٩٨٧
- علل الدارقطني - دار طيبة - الرياض - ١٩٨٥
- العلل الصغير للترمذي - اطرسن الترمذي
- العلل الكبير للترمذي - مكتبة الأقصى - عمان - ١٩٨٦
- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - دار الخابي - الرياض - ٢٠٠١.
- فتح الباري لابن حجر - مكتبة العبيكان - الرياض ٢٠٠١
- فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية في علم التفسير للشوكاني - دار الفكر - بيروت
- فتح المغيث للسخاوي - مكتبة دار المهاج - الرياض -

- الموائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة للشيخ
عبد الله الصديق العماري - دار الفرقان - الدر البيضاء
- قاعدة جلية في التوسل والوسيلة لابن تيمية - مخر للطاعة
- القاهرة ١٩٨٨.
- الكامل في صفاء الرجال لابن عدي - دار الكتب العلمية -
بيروت
- كتاب الأسماء والصفات للبيهقي - بتحقيق عبد الله الحاشدي
- مكتب البيان لخدمات الكمبيوتر - القاهرة - ومطبعة
السعادة - القاهرة ١٣٥٨هـ
- كتاب التوحيد لابن خزيمة - دار الرشد - الرياض - ١٩٨٨
- كتاب الثقات لابن حبان - دائرة المعارف العثمانية - الهد -
١٣٩٣
- كتاب المجروحين لابن حبان - دار الصمعي - الرياض -
٢٠٠٠
- كشف الأسرار عن أصول البردوي للعلاء البحاري - دار
الكتاب اللبناني - بيروت

- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي - مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٧٢.
- لسان العرب لاس منظور - دار المعارف - القاهرة - بدون تاريخ.
- المجموع شرح المهدب للووي - إدارة الطابعة المنيرية - القاهرة - ١٣٤٤
- مجموع فتاوى ابن تيمية - مطابع الرياض - ١٣٨٣
- محاسن الاصطلاح للبليقي - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٩
- المحدث العاقل للرامهرمزي - دار الفكر - بيروت - ١٩٧١.
- المحصول للمحرر الرازي - مؤسسة الرسالة - بيروت
- المحلى لاس حزم - مطبعة النهضة - القاهرة - ١٣٤٧
- مسند أحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ٢٠٠١
- مشكاة المصابيح للتبريزي - المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٧٩

- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري - دار الكتب العلمية - بيروت.
- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - القاهرة - ١٩٧٢
- معرفة أنواع الحديث لآل الصلاح - دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٢.
- معرفة السنن والآثار للبيهقي - دار قتيبة - بيروت - ١٩٩١
- معرفة علوم الحديث للحاكم - المكتبة العلمية - المدينة المنورة - ١٩٧٧.
- مقالات الإسلاميين للأشعري - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٠.
- مناقب الشافعي للبيهقي - دار النصر للطباعة - القاهرة - ١٩٧٠
- المنهاج في شرح صحيح مسلم من الحجاج للرووي - دار المعرفة - بيروت - ٢٠٠٠.
- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها للملياري أيضًا.

- الموقظة للذهبي - دار البشائر - بيروت - ١٤٠٥
- الناسخ والمسوخ لامن النحاس لأبي جعفر النحاس - المكتبة
العلمية - القاهرة - ١٩٣٨.
- نزهة النظر في شرح حجة الفكر لاس حجر - راجع المكت
على نزهة النظر.
- نظم الفرائد للعلائي - مطبعة الأمة - بغداد - ١٩٨٦
- المكت على نزهة النظر لعلي حسن الحلبي - دار ابن اخوري
- الدمام ١٩٩٢.
- المكت على مقدمة ابن الصلاح للركشي - دار الكتب
العلمية بيروت ٢٠٠٤
- المكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر - الجامعة
الإسلامية - المدينة المنورة - ١٩٨٤.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي - مكتبة الرشد -
الرياض - ٢٠٠٧.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير - عيسى البابي الحلبي -
١٣٨٣

- نيل الأمان في توضيح مقدمة القسطلاني - المطبعة الميمنية - ١٣٢٣.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر - مكتبة العبيكان - الرياض - ٢٠٠١.

﴿XVI﴾ ١ ← ١ ﴿١٧﴾

الصفحة

الموضوع

٥ مقدمة
	المبحث الأول: شروط الحديث الصحيح بين أهل
١٢ الحديث وأهل الفقه والأصول
٤١ المبحث الثاني: معنى الشاذ لغة
٤٧ المبحث الثالث: الحديث الشاذ عند أهل الحديث
٧٤ المبحث الرابع: تعريف الحديث الشاذ عند الأحناف
	المبحث الخامس: نقد كتاب «الفوائد المقصودة في بيان
٨٢ الأحاديث الشاذة المردودة» للغماري
١٢٧ المبحث السادس: المقارنة بين الشاذ والمعلل
	المبحث السابع: المقارنة بين الحديث الشاذ والحديث
١٣١ المنكر
	المبحث الثامن: المقارنة بين الحديث الشاذ والحديث
١٤٢ الغريب

المبحث التاسع: هل يُعتبر بالشاذ في الشواهد

والمتابعات؟ ١٥٦

خاتمة ١٦٦

نتائج البحث ١٦٦

مصادر البحث ١٧٠

فهرس الموضوعات ١٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

